وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق ومراقبة التسيير

أثر التدقيق المحاسبي على جودة القوائم المالية
دراسة حالة عينة عند مكتب محافظ الحسابات

مقدمة من طرف الطالب :

دوقاني عثمان

إشراف الأستاذتحت

مرحوم محمد الحبيب

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	تدلاوتي يمينة	أستاذ محاضر	جامعة مستغانم
مقررا	مرحوم محمد الحبيب	أستاذة محاضرة	جامعة مستغانم
مناقشا	مرحوم محمد علاء الدين	أستاذ مشارك	جامعة مستغانم

السنة الجامعية : 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم
كلك ١٤١٧

تشكرات

إن الشكر لله عز وجل الذي انعم علينا بنعمة العلم والإرادة ونور البصيرة وجعلنا من المسلمين، ونسأله زيادتنا علما سبحانه لا علم لنا إلا ما علمنا.

أما بعد ، فأتقدم بالشكر الجزيل والتقدير الجليل إلى كل شخص قدم لي يد المساعدة ولو بصفة معنوية أو بكلمة طيبة أو دعاء صالح من قريب أومن بعيد، وبعث في روح العمل لإنجاز هذه المذكرة.

كما أشكر كل أساتذتي الكرام من الطور الإبتدائي إلى الطور الجامعي وبالخصوص الأستاذ " مرحوم محمد الحبيب " على مساعدته لي في إنجاز هذه المذكرة.

وفي مجمل القول الحمد لله من يوم خلقنا إلى يوم بعثنا راجين من الحي القيوم أن يزدني درجات ويرزقني علما نافعا وأن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك... ولا يطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا يطيب الإخوة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك ***الله جل جلاله***

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمـــانة... ونصح الأمة... إلى النبي الرحمة ونــور العــالمين ***سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم***

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى من جرع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة إلى القلب الكبير والدي العزيـزحبيب

إلى من أرضعتني الحب والحنان إلى رمز الحب وبلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض والدتي الحبيبة يامنة

إلى من بها أكبر وعليه أعتمد.. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي..إلى من بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها..إلى من عرفت معها معنى الحياة أختي حفيظة

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لا شيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل أي شيء .. إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل أخي محمد

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي .. إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

والى كل أفراد عائلتي الكبيرة عائلة دوقاني

والى كل من يحملهم قلبي.....ولم يكتبهم قلمي

فهرس المحتويات

تشكرات	
الإهداء	
فهرس	
قائمة الأشكال	
قائمة الجداول	
المقدمة	
الفصل الأول : الإطار العام حول تدقيق الحسابات	**24-01**
تمهيد	**01**
المبحث الأول : ماهية تدقيق الحسابات	**02**
المطلب الاول : تعريف تدقيق الحسابات	**02**
المطلب الثاني : أنواع تدقيق الحسابات	**03**
المطلب الثالث : أهداف تدقيق الحسابات	**08**
المطلب الرابع : معايير تدقيق الحسابات	**10**
المبحث الثاني : :أسس تدقيق الحسابات	**13**
المطلب الأول : فروض تدقيق الحسابات	**13**
المطلب الثاني : مبادئ تدقيق الحسابات	**14**
المطلب الثالث : طرق تدقيق الحسابات	**16**
المطلب الرابع : معايير تدقيق الحسابات	**16**
خلاصة الفصل	**24**
الفصل الثاني : مدخل نظري للقوائم المالية	**43-26**
تمهيد	**26**
المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للقوائم المالية	**27**
المطلب الأول : تعريف وخصائص القوائم المالية	**27**
المطلب الثاني : مستخدموا القوائم المالية	**30**
المطلب الثالث : أهمية وأهداف القوائم المالية	**32**
المبحث الثاني : علاقة التدقيق المحاسبي بجودة القوائم المالية	**39**
المطلب الأول : جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها	**39**
المطلب الثاني : مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية	**40**
المطالب الثالث : مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات	**42**
خلاصة الفصل	**43**
الفصل الثالث : دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات لفترة 2014	**58-45**

تمهيد	**45**
المطلب الأول : تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية	**45**
المطلب الثاني : الخدمات التي يقوم بها المكتب	**46**
المطلب الثالث : تعريف الشركة	**46**
المطلب الرابع : إعداد تقرير محافظ الحسابات	**47**
خلاصة الفصل	**58**
خاتمة	**61**
المراجع	
الملخص	

قائمة الأشكال

الشكل	العنوان	الصفحة
01-01	أنواع معايير التدقيق	17
01-02	أنواع تقارير التدقيق	42
01-03	مخطط مكتب محافظ الحسابات	45

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01_01	يبين التطور التاريخي لأهداف التدقيق	09
01_03	رأس المال الإجتماعي	48
02_03	كتلة الأموال الخاصة	50
03_03	كتلة الأصول الغير جارية	51
04_03	كتلة المخزونات	52
05-03	كتلة المستحقات و الوظائف المماثلة	53
06-03	النقدية	54
07-03	الخصوم الجارية	54
08-03	النتيجة الصافية	57

مقدمة العامة

يعتبر التدقيق المحاسبي من المواضيع التي شكلت حيزا في الجانب المالي والمحاسبي و الذي يلعب دورا بارزا في الإدارة الاقتصادية للوحدات والموارد المملوكة للمجتمع ، وتوجيه القرارات ، تخطيط الموارد والقرارات الاقتصادية ولها تأثير كبير في مجتمع الأعمال بالدولة وتزداد أهميته كلما زادت معايير الشفافية للشركات الخاصة والعامة ومن هنا نجد أن مهنة المحاسبة والتدقيق قد تصدرت قائمة الخدمات الصادرة عن منضمة التجارة العالمية باعتبارها مرآة الأداء المالي و الاقتصادي وعصب الحياة للشركات ، ويساعد التدقيق المحاسبي على زيادة دعم الثقة في القوائم المالية ، ومخاطر الغش والتلاعب في تلك القوائم المالية .

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية و المالية المعنية بالقوائم المالية بشكل عام القول بأنه لابد لإدارة الشركات من السعي في إتباع سياسة تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه الشركة ولذلك تركز الإدارة على اضهار القوائم المالية للشركة بأفضل صورة ممكنة لأنها تعتبر مهمة بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والركيزة التي على أساسها يتم الحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل حيت يبدو بأن تدقيق القوائم المالية يحقق الكثير من الأهداف .

ونضرا لأهمية القوائم المالية بالنسبة لمستخدميها ومدى الاعتماد عليها في عملية التنبؤ و التخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لابد للإدارة من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتحسين جودتها وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لمحاولة معرفة مدى قدرة التدقيق المحاسبي على المساهمة في تحسين جودة القوائم المالية .

الإشكالية الرئيسية

ومن خلال ما سبق يمكن التوصل إلى تحديد إشكالية الدراسة كالتالي :

إلى أي مدى يمكن أن يساهم التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ؟

الأسئلة الفرعية

1 - هل توفر القوائم المالية معلومات يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير من قبل محافظ الحسابات ؟
2 - هل يلي تدقيق وتحليل المعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية احتياجات مستخدمي هذه القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية ؟
3 - هل يعتبر التدقيق المحاسبي الخارجي وسيلة يعتمد عليها في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية ؟

فرضيات البحث

بغرض الإلمام بحيثيات الموضوع ومحاولة الإجابة عن الأسئلة الفرعية تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات حاولنا اتبات صحتها من خطئها وهي كالتالي :

1 - توفر القوائم المالية معلومات محاسبية التي يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير من قبل محافظ الحسابات .
2 - التدقيق وتحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية .
3 - يساهم التدقيق المحاسبي الخارجي في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية .

مبررات اختيار الموضوع

ان اختيار موضوع البحث له أسباب موضوعية وأخرى ذاتية وهي كالتالي :

1 - الإهتمام المتزايد بموضوع الدراسة من قبل الباحتين في مجال المحاسبة والمالية .
2 - باعتبار موضوع البحث يخدم التخصص .
3 - الميول الشخصي بمواضيع التدقيق و الرغبة في الاطلاع على كل ماهو جديد في ما يخص الموضوع.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

1. التعرف على أراء محافظي الحسابات والمحللين الماليين حول دور التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية .
2. توضيح الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية .
3. معرفة العلاقة التي تربط محللي القوائم المالية وبين مدقق الحسابات وتدقيق القوائم المالية .

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث في النقاط التالية :

_ توضيح أتر التدقيق المحاسبي في تحسين القوائم المالية .

_ نظرا لقلة الدراسات التي اهتمت بدور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية لذلك تساعد هذه الدراسة و تشجع الباحتين على إجراء دراسات أكتر عمقا للتوصل إلى نتائج أكتر دقة .

حدود البحث

للإجابة على الإشكالية المطروحة و التوصل إلى النتائج فان الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية :

_ الحدود المكانية : تم إجراء دراسة حالة على مستوى مكتب محافظ الحسابات بولاية مستغانم .

_ الحدود الزمنية : سنة 2018 التي تمت سنة 2014 .

منهج البحث والأدوات المستخدمة

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات و إثبات الفرضيات السابقة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين الأول نضري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي والتاني يقوم على دراسة حالة " دراسة حالة لعينة من تقارير محافظ الحسابات للشركة لفترة " 2014 " باستخدام أداتين تتعلقان بالمقابلة والمستندات .

صعوبات البحث

عند القيام بإعداد البحث واجهتنا جملة من الصعوبات من بينها :

1 - عدم توفر المراجع الكافية في ما يخص هذا الموضوع .
2 - قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع بشكل مباشر .
3 - صعوبة في الحصول على المعلومات نظرا لحساسية الموضوع .
4 - إيجاد صعوبة بالنسبة لترجمة التقارير من اللغة الفرنسية الى اللغة العربية .

هيكل البحث

سعيا للإجابة عن إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تناولنا في هذا الموضوع ثلاث فصول ، الفصل الأول يتعلق بالإطار العام حول تدقيق الحسابات ويتضمن مبحثين المبحث الأول يتمثل في ماهية تدقيق الحسابات و المبحث الثاني يتمثل في أسس تدقيق الحسابات .

أما الفصل الفصل الثاني تناولنا فيه مبحثين وقد تضمن المبحث الأول الإطار المفاهيمي للقوائم المالية ، و المبحث الثاني فقد تضمن علاقة تدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية .

أما الفصل الثالث تناولنا فيه دراسة للقوائم المالية للشركة .

الفصل الأول

الإطار العام حول تدقيق الحسابات

تمهيـــد

يعتبر تدقيق الحسابات من بين إحدى الميادين الواسعة التي شهدت تطورا كبيرا بشكل ملحوظ و متواصل أدت بها إلى أن تحتل أهمية بالغة في ترشيد القرارات, فقد حظيت باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين, يبدأ ،يبدأ عمال المدقق من حيث ينتهي عمل المحاسب،فبعد انتهاء المحاسب من تجميع و تبويب و تسجيل المعلومات المتعلقة بالعمليات الناتجة عن نشاط المؤسسة ، يأتي دور المدقق في الحكم على مدى سلامة هذه العمليات وخلوها من الأخطاء و ربما التلاعبات.

وهنا ركزنا على تدقيق المحاسبي على القوائم المالية لأن على أساسها يتم الحكم على الشركة بنجاح أو فشل. لذلك, وبناء على ما سبق ،سيتم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار العام حول تدقيق الحسابات، وقد تضمن مبحثين تمثل المبحث الأول ماهية تدقيق الحسابات، تناولنا فيه أربع مطالب، المطلب الأول تعريف تدقيق الحسابات، المطلب الثاني أنواع تدقيق الحسابات ، المطلب الثالث أهداف تدقيق الحسابات، المطلب الرابع أهمية تدقيق الحسابات، أما المبحث الثاني أسس تدقيق الحسابات، تناولنا فيه أربع مطالب، المطلب الأول فروض تدقيق الحسابات, المطلب الثاني مبادئ تدقيق الحسابات, المطلب الثالث, طرق تدقيق الحسابات, المطلب الرابع معايير تدقيق الحسابات.

المبحث الأول: ماهية تدقيق الحسابات

المطلب الأول: تعريف تدقيق الحسابات

- **التدقيق:** يوجد العديد من التعاريف للتدقيق لكن سنحاول تقدم أهم التعاريف التي قدمت للتدقيق حيث عرف"Bonnault et Germond"التدقيق على انه اختبار تقني صارم وبناء بأسلوب من طرف مهني مؤهل ومستقل بغية إعطاء رأي معلل على نوعية ومصداقية وجودة المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة[1].
- **تدقيق الحسابات:** يقصد بتدقيق الحسابات,فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا انتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في حماية فترة زمنية معلومة ، ومدى تصويره نتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[2]

وهناك تعريف حديث لتدقيق الحسابات من قبل لجنة مفاهيم التدقيق من المنبثقة جمعية المحاسبة الأمريكية AAAبأنه:[(3)]" عملية منظمة وموضوعية للحصول على أدلة إثبات وتقويمها فيما يتعلق بحقائق حول واقع وأحداث إقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق والمعايير المحددة ، وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق[3]

- **الفحص:Examinaton**ويقصد به التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها أي فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.وهكذا فإن عملية التدقيق تشمل:[4]
- **التحقيق:Verification** يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم المالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة ، وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة ، وهكذا فإن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أقضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.
- **تقرير: Reportin**به نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر ويقصد بلورة داخل المشروع وخارجه ، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رايه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المشروع المالي وبيّانها عملياته بصورة سليمة وعادلة.

وتعني عبارة "التعبير بعدالة" Fairpresentationتوافق البيانات الواردة في القوائم المالية مع واقع المشروع وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا ووافية أي لم يحذف شيء منها وأن المدقق يشهد بذلك كله.

---

[1] التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية, بن عكنون, الجزائر2003,ص10-11.

[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان 2004، ص 13.

[3] AAA, Committee on Basic Auditing, Concepts, A statement of Basic Audit - ing Concepts, American Accounting Association, 1973, p2.

[4] خالد أمين عبد الله, المرجع السابق, ص13.

المطلب الثاني: أنواع تدقيق الحسابات

1. **التدقيق من حيث نطاق عملية التدقيقScope of Audit**

أ - **التدقيق الكامل:** وهنا يقوم المدقق بفحص القيود والمستندات والسجلات بقصد التوصل إلى رأي فني محايد حول صحة القوائم المالية ككل. وقد كان هذا النوع تدقيقا كاملا تفصيليا (Detailed Audit) أي يقوم المدقق بفحص القيود وغيرها 100% يوم كانت المشاريع التي تدقق حساباتها صغيرة الحجم وعملياتها قليلة العدد.

وقد تحول هذا إلى تدقيق كامل إختياري (Test check Audit) نتيجة للتطور الذي حدث في دنيا الأعمال وما صاحب ذلك من نشوء الصناعات الكبيرة والشركات المساهمة بحيث لم يصبح من المعقول أن يقوم المدقق بتدقيق جميع العليات وكافة السجلات والمستندات، وإن إتباع أسلوب العينة و الإختبارات في التدقيق زاد من إهتمام المشاريع بأنظمة الرقابة الداخلية ،لأن كمية الإختبارات وحجم العينات يعتمد على درجة متانة تلك الأنظمة المستعملة حيث يزيد المدقق من نسبة إختباراته في حال ضعف تلك الأنظمة ووجود ثغرات فيها ، وهكذا يتضح أن الفارق بين هذين النوعين من التدقيق يكمن في إختلاف نطاق عملية التدقيق فقط ، ولا يمكن الحد من سلطة المدقق في النوعين بأي شكل من أشكال فله وحده حق تقرير نطاق عملية التدقيق.

ب - **التدقيق الجزئي:** وهنا يقتصر عمل المدقق على بعض العمليات أو البنود دون غيرها كأن يعهد إليه بتدقيق النقدية فقط، أو جرد المخازن . .إلخ وفي هذه الحالة لا يمكنه الخروج برأي حول القوائم المالية ككل، وإنما يقتصر تقرير المدقق على ما حدد لو من مواضيع[1].

ومن المرغوب فيه هنا أن يحصل المدقق على عقد كتابي يوضح نطاق عملية التدقيق الموكلة إليه حتى لا ينسب إليه إهمال أو تقصير في القيام بتدقيق بند لم يعهد إليه أصلا تدقيقه، وبذلك يحمي نفسه بواسطة العقد من أية مسؤوليات كهذه.

2. **التدقيق من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق Timing of Audit**

أ-التدقيق النهائي: ويكلف المدقق بالقيام بمثل هذا التدقيق بعد إنتهاء الفترة المالية المطلوب تدقيقها، وبعد إجراء التسويات وتحضير الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي ، وفي ذلك ضمان بعدم حدوث أي تعديل في البيانات بعد تدقيقها لأن الحسابات تكون قد أقفلت مسبقا، وهي ميزة لهذا النوع من التدقيق على أنه يعاب عليهم:

- فشل في إكتشافه ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعها
- إستغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقدم التقرير في موعده

[1] خالد أمين عبدالله،المرجع السابق،ص32.

- إرباكه للعمل في كل من مكتب المدقق والعميل، حيث تتوافق تواريخ إقفال الدفاتر في كثير من المشروعات العميلة لنفس المكتب مما يؤدي إلى التضحية ببعض الدقة في الأداء مقابل الإسراع في إنجاز العمل، أضف إلى ذلك أن العمل قد يتوقف حتى يقوم المدقق بجمع الأدلة والقرائن الأزمة.

ومن الواضح أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المنشآت الصغيرة أو المتوسطة ويقتصر في غالب الأحيان على تدقيق عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا، ولهذا كثيرا ما يطلق عليه تدقيق الميزانية.[1]

أ. **التدقيق المستمر:** وهنا يقوم المدقق بتدقيق الحسابات المستندات بصفة مستمرة حيث يقوم في حماية العام بتدقيق الحسابات الختامية والميزانية، ومن الوضح أن هذا النوع يصلح في تدقيق المنشآت الكبيرة حيث يصعب تدقيقها عن طريق التدقيق النهائي، ويمتاز هذا النوع من التدقيق بالخصائص التالية:

- وجود وقت كاف لدى المدقق مما يمكنه من التعرف على المنشأة بصورة أفضل ، ومن التدقيق بشكل أوفى.
- سرعة اكتشاف الغش والخطأ وفي وقت قصير بدلا من ترك ذلك حتى نهاية العام
- انتظام العمل بمكتب المدقق وفي المشروع أيضا لوجود المجال الواسع زمنيا للتدقيق.
- تقليل فرص التلاعب بالدفاتر لما للزيارات المتكررة من قبل المدقق من أثر نفسي على موظفي المشروع.[2]
- إنجاز الأعمال في أوقاتا دون إهمال أو تأخير من قبل موظفي المشروع، وذلك بسبب تردد المدقق على المنشأة أيضا.

ولكن بالرغم من هذه المزايا، يعاب على التدقيق المستمر ما يلي:

- إحتمال قيام موظفي المنشأة بتغير أو حذف أرقام أو قيود في المستندات والسجلات بعد تدقيقها، سواء وكان ذلك بحسن نية أو بقصد الغش لتغطية اختلاس، اعتماد على أن المدقق لا يعود ثانية تدقيق تلك المستندات والسجلات. وهنا يستطيع المدقق تجنب حدوث هذا الأمر عن طريق وضع علامات أو رموز معينة أمام البيانات أو أرصدة الحسابات التي قام بتدقيقها والتأكد من صحتها أو أخذ مذكرة بأرصدة الحسابات التي انتهى من تدقيقها لغاية تاريخ التدقيق.
- تعطيل على موظفي قسم الحسابات بين الفترة والأخرى عند زيارة المدقق لتدقيق ما يكون قد ثبت بالدفتو و السجلات، ولكنه يستطيع التغلب على ذلك بحسن اختياره للفترات التي يزور فيها المنشأة.
- إحتمال سهو المدقق إتمام بعض الأمور التي تركها مفتوحة في أخر زيارة له، لكنه يستطيع التغلب على ذلك بالرجوع ما يسجله من ملاحظات هذا علاوة على وجود برنامج تدقيق يثبت فيه المدقق ما تم إنجازه من عمل خطوة بخطوة.
- إحتمال نشوء صلة تعارف وصداقة بين المدقق وموظفي المشروع بسبب كثرة تردده على المشروع مما حرجا للمدقق عند اكتشافه لغش أو خطأ في دفاتر المشروع، أو عند كتابته للتقرير.

[1] خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق،ص 33-34.

[2] مرجع سابق ، ص 33-34.

- إحتمال تحول عملية المدقق المستمرة هذه إلى عمل روتيني آلي رتيب، على أن المدقق. يستطيع تفادي هذا بإدخال التعديلات في برنامج التدقيق الذي يجب أن يتصف بالمرونة.

3. **التدقيق من حيث الهيئة التي تقوم بعمليات التدقيق Staff Audit**

التدقيق الداخلي: ويقوم بهذا التدقيق هيئة داخلية ومدققين تابعين للمنشأة وذلك من أجل حماية أموال المنشأة. ولتحقيق أهداف الإدارة كتحقيق أكبر كفاية إدارية وإنتاجية ممكنة للمشروع وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية[1].

أ - **التدقيق الخارجي:** وغرضه الرئيسي الخلاص إلى تقرير حول عدالة تصوير الميزانية العامة لوضع الشركة المالي وعدالة تصوير الحسابات الختامية لنتائج أعمال عن الفترة المالية المعينة. ولهذا يقوم بما شخص خارجي محايد مستقل عن إدارة المشروع، ولهذا يطلق على هذا النوع أحيانا بالتدقيق المحايد أو المستقلIndependent Audit .

ويجب أن لا يتبادل إلى ، الأذهان أن وجود نظام سليم للتدقيق الداخلي يغني عن تدقيق الحسابات بواسطة مدقق خارجي مستقل لما سبق وظهر من أوجه الإختلاف بين النوعين وأهمها انعدام الحياد في التدقيق الداخلي لأن المدقق الداخلي خاضع بالتبعية للإدارة يخدم أهدافها، بينما يتوفر مبدأ الإستقلال في التدقيق الخارجي حيث المدقق هنا وكيل بأجر عن جمهرة المساهمين أو أصحاب المشروع.

4. **التدقيق درجة .من حيث لإلزام Degreai of Compulsion**

أ - **التدقيق الإلزامي:** وهو ذلك التدقيق الذي نص القانون على وجوب القيام به، فقد نص قانون الشركات الأردني رقم (22) لسنة 1997 على وجوب تدقيق حسابات الشركات المساهمة، فأصبح إلزاميا، ومن ثم يمكن توقيع الجزاء على الشركات التي تتخلف عن القيام بذلك ولا تقدم تقاريرا بحساباتها الختامية ومراكزها المالية مدققة من قبل مدققي حسابات مرخصين. ويشار الى هذا النوع أحيانا بالتدقيق القانوني Statutory Auditولا يصح أن يكون هذا إلا تدقيقا كاملا.

ب - **التدقيق الإختياري:** وهو ذلك الذي يطلبه أصحاب المنشأة دون إلزام قانوني على وجوب القيام به. وتلك هي الحالة بالنسبة للمشروعات الفردية والشركات الأشخاص والتضامن العادية، والتوصية البسيطة والمحاصة)في الأردن وقد يكون لذلك كاملا أو جزئيا حسب رغبة أصحاب المنشأة وكما هوموضح بالعقد الذي يبرم بين المدقق والعميل.[2]

وقد كان المدقق أول الأمر إختياريا، وانقضت فترة طويلة حتى أصبح إلزاميا قانوني حين تولد في أذهان القائمين على السهر على اقتصاد البلد ضرورة إحترام توفير عنصر التدقيق الحسابي الخارجي المحايد، وتضمين عقود الشركات النظامية الأحكام الخاصة بهذه الناحية.

[1] خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق، ص32.

[2] المرجع السابق، ص36.

5. التدقيق من حيث درجة الشمول ومدى المسؤولية في التنفيذComprehensiveness

أ. **التدقيق العادي:** وهو ما سبق الإشارة إليه من أنه فحص البيانات المثبتة بالسجلات والدفاتر، والتأكد من صحة القوائم المالية ومدى دلالتها لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وإبداء رأي المدقق الفني المحايد حول ذلك.

وغالبا ما يلجأ المدقق إلى إتباع التدقيق الإختياري هنا، ويعتبر مسؤولا بالطبع عن أي إهمال أو تقصير في ممارسته لحذره المهني أي أدائه للعناية المعقولة المتوقعة من شخص عادي يزاول المهنة في نفس الأحوال والظروف القائمة في المشروع تحت التدقيق.

ب. **الفحص لغرض معين:** ويكون هذا النوع من التدقيق بهدف البحث عن حقائق معينة والوصول إلى نتائج معينة يستهدفها الفحص. وقد تكون الحسابات والبيانات موضوع التدقيق قد سبق تدقيقها تدقيقا عاديا بهدف الخروج برأي محايد حول المركز المالي ونتائج الأعمال[1].

ومن الأمثلة على "الفحص لغرض معين" فحص الدفاتر والسجلات بهدف إكتشاف غش ما، أو التعرف على أسباب إختلاس معين، أو بغرض تحديد الشهرة في حال خروج شريك أو إنضمام أخر، أو لتحديد قيمة السهم في حالة الإندماج أو في حالة حساب تركة ما تشتمل على أسهم، وغير ذلك.

ويجب أن لا يتبادل للأذهان أن هناك أي تعارض بين وجود تدقيق عادي ووجود الفحص لغرض معين لأن كلا منهما يهدف إلى غرض مختلف كذلك.

يختلف الفحص عن التدقيق الجزئي لأن الفحص لا يشترط أن يكون لغرض خاص بنشاطات المشروع وبناء على طلب من إدارته، بينما يتم التدقيق الجزئي بناء على طلب من إدارة المشروع، كما يهدف عادة إلى تبين نواحي الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية المستعملة بالمشروع.

أما بالنسبة لمسؤولية المدقق فقد رأينا أنه لا يعتبر مسؤولا في التدقيق العادي إذا ما ثبت أنه قد مارس حذره المهني في قيامه بعمله وإعداده للتقرير. أما في حالة الفحص فهو مسؤول عن كل إهمال أو تقصير ينشأ عن عدم تنفيذه للشروط المتفق عليها في العقد المبرم بين الطرفين فمسؤوليته الكبرى هنا عقدية[2].

ت. التدقيق من حيث الغرض من عملية التدقيقAuditing as to purpose

هكذا، تختلف أنواع التدقيق بإختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه، إذ يقسم إلى كامل وجزئي من حيث النطاق، كما يقسم إلى مستمر ونمائي من حيث وقت القيام به، وإلى داخلي وخارجي من حيث الهيئة التي تقوم به، وإلى إجباري وإختياري من حيث درجة الإلتزام القانوني، وإلى عادي ولغرض معين من حيث الشمولية. ومن الملاحظ أن هذه التقسيمات متداخلة إلى حد كبير، فمثلا يمكن للتدقيق أن يكون كاملا ومستمرا وخارجيا وإجباريا

[1] خالد أمين عبدالله ، مرجع سابق،ص

[2] المرجع السابق، ص38.

وعاديا في آن واحد، كما يمكن أن يكون كاملا وداخليا ولغرض معين ..إلخ ومن هنا نضيف التصنيف التالي الذي لا تداخل فيه علاوة على أنه يتفق والهدف أو الغرض المنشود من القيام بعملية التدقيق.

ث. **التدقيق المالي Financial Audit:** ويقصد به فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصا إنتقاديا منظما، بقصد الخروج برأي فني محايد عن مدى عدالة تعبير القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى عدالة تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة، وهو أكثر أنواع التدقيق شيوعا في الإستعمال.

يبدو من تعريفه أنه يشمل الفحص والتحقق والتقرير، ExaminationVerification and Reporting.[1]

ج. **التدقيق الإداري managerrnent audit:** ويقصد به تدقيق النواحي الإدارية للمشروع للتأكيد من أن الإدارة تسير بالمشروع نحو تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة، ومن هنا يطلق عليه البعض تدقيق الكفاءة الإدارية Efficiency Audit حيث يتركز هذا في البحث النوع بالفعل في كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المتاحة للمشروع من إقتصادية وبشرية وغيرها بحيث تحقق أقصى منفعة ممكنة، وهو ما يطلق عليه الإستخدام الإقتصاديEconomic Use وقد هذا من بدأ النوع الدقة يعم وينتشر في الدول المتقدمة محاسبيا كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا وأستراليا وغيرها، حتى أنه أصبح ملزم على المدقق المالي أن يعطي رأيا فنيا مستقلا حول كفاءة إدارة المشروع.

ح. **تدقيق الأهداف AuditEffectiveness:** ويقصد به التحقق من أن أهداف المؤسسة المرسومة سلفا والمخطط لها قد تحقق فعلا، وعلينا أن نتذكر هنا أن الهدف من عملية التدقيق تصيد الأخطاء وإنما تحسين الأداء وتحقيق الأهداف بأقصى قدر ممكن من الفعالية.

خ. **التدقيق القانوني AuditCompliance:** ويقصد به تأكد المدقق من أن المنشأة قد طبقت النصوص القانونية والأنظمة المالية والإدارية التي أصدرتها سواء السلطة التشريعية أو التنفيذية في الدولة. ومن الأمثلة على ذلك التأكد من تطبيق الشركات المساهمة لقانون الشركات رقم(22) لسنة1997 علاوة على تقيد الشركة بعقدها التأسيسي ونظامها الداخلي. أما أوضح مثال على هذا النوع فهو ما تقوم به دواوين المحاسبة GovernmentBureaus Audit في الدول المختلفة من تدقيق على الدوائر والمؤسسات الحكومية حيث يتركز إهتمامها في التأكد من أن الصرف من مخصصات الدائرة المعنية قد تم وفق قانون الموازنة العامة للدولة والأنظمة المعمول بها[2].

د. **التدقيق الإجتماعي Social Audit :** لا يختلف إثنان في أن الربحية Profit Maximization يعد الهدف الأوحد لوجود أية مؤسسة واستمراريتها، بل شاركه في ذلك أهداف أخرى مهمة منها تحقيق الرفاهية WelofitMaximization للمجتمع الذي تعمل فيه تلك المؤسسة، أي أنه أصبح

[1] خالد أمين عبد الله،المرجع السابق، ص39.

[2] المرجع السابق ،ص39.

من مهام المؤسسة واجب وطني تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، ومن هنا يعني هذا النوع من التدقيق بالتأكد من قيام المشروع المعني بمثل هذا الواجب، أما كيفية تحقيق التدقيق الإجتماعي فعملية أقل ما يقال فيها أنما صعبة.

لكل نوع من أنواع التدقيق السابقة إجراءاته محددة، ولكن الإهتمام يتركز دوما حول التدقيق المالي حيث يتأثر هذا النوع بمعظم عمل مكاتب التدقيق لاسيما في هذا النوع بمعظم عمل مكاتب التدقيق لاسيما في هذا الجزء من العالم. وينقسم هذا النوع من التدقيق بدوره إلى الآتي:

ذ. **التدقيق المستنديVouching:** ويتركز في تدقيق النواحي الشكلية والموضوعية والقانونية للمستندات المؤيدة للعمليات التجارية بما في ذلك تدقيق البيانات الحسابية المحتواة في تلك المستندات من حيث العمليات الحسابية الأربع (الجمع والطرح والضرب والقسمة).

التدقيق الفني Tochnical Audit:ويتركز في لبحث حول قيام المؤسسة أو عدم قيامها بتطبيق المبادئ المتعارف عليها، ويكون أغلب الحوار هنا بين إدارة المشروع والمدقق في قضايا النسب العادلة للإهلاك وإقتطاعالإحتياطات، ومدى إقتناع المدقق بعدالة تصوير القوائم المالية للمركز المالي للمشروع ونتائج أعماله.[1]

للتدقيق المالي هذا بشقيه المستندي و الفني Procedures طرق معينة يتبعها المدقق عند تدقيقه أي بند من بنود د القوائم المالية المختلفة، وذلك بالاسترشاد بمعايير Standards متعارف عليه.[2]

المطلب الثالث: أهداف تدقيق الحسابات

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطول ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الإعتماد على نظام الرقابة الداخلية، ويتمثل ذلك في العرض التالي: [3]

1 - قبل عام 1900 كان من التدقيق إكتشاف التلاعب والإختلاس والأخطاء ولذلك كان الهدف، التدقيق تفصيلي، ولا يوجد أي وجود لنظام الرقابة الداخلية.
2 - من 1905حتى 1940كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة المركز المالي وصحته بالإضافة إلى إكتشاف التلاعب والأخطاء، ولذلك بدء الإهتمام بالرقابة الداخلية.
3 - من 1940-1960 كان الهدف من التدقيق تحديد مدى سلامة وصحة المركز المالي، وتم التحول نحو التدقيق الإختباري الذي يعتمد على متانة وقوة نظام الرقابة الداخلية.
4 - من 1960وحتى الآن أضيف أهداف عديدة للتدقيق منها.
أ. مراقبة الخطط ومتابعة تنفيذها والتعرف على ما حققته من أهداف، ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

[1] خالد أمين عبدالله،المرجع السابق, 40.
[2] المرجع السابق،ص41.
[3] Brown.RG, Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards Ed.J..C.Roy, Holt, Rinchart& Winston Inc. N.Y. 1964, PP2-18.

ب. تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
ت. القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة في جميع نواحي النشاط.
ث. تحقيق أقصى قدر من الرفاهية لأفراد المجتمع.
ج. تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشآت محل التدقيق.من العرض التاريخي السابق نخلص إلى أن الهدف الرئيسي العملية تدقيق الحسابات هو إبداء الرأي الفني المحايد عما إذا كانت التقارير المالية تعبر بصورة صادقة وعادلة عن المركز المالي للمنشأة محل التدقيق ونتائج لأعمال عن تلك الفترة.

ما هو جدير بالذكر أن تطور أهداف التدقيق يرجع إلى القضاء الإنجليزي، ولعل العبارة الشهيرة للقاضي Lopase في قضية خليج الأقطان في عام1892 والتي وصف فيها المدقق بأنه: "كلب حراسة وليس كلب ذا حاسة شم قوية لإقتفاء آثار المجرمين"."is a watching dog not a bloodhound""

تشير هذه العبارة إلى أن الهدف الأساسي للتدقيق ليس إكتشاف الغش والأخطاء وإنما تظهر هذه الأخطاء والغش عند قيام المدقق بمهمته[1].

لقد أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين على ما تقدم في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 فقرة (2) على أن هدف التدقيق للقوائم المالية يكون:

To enable the auditor to express an opinion whether the financial statements are prepared in all material respects, in accordance with an identified financial reporting framework.

يعني ما تقدم أن يتمكن المدقق من إعطاء الرأي عن ما إذا كانت القوائم المالية معدة ومن جميع الجوانب المادية طبقا لإطار معروف من التقارير المالية.

جدول(01) رقم :يبين التطور التاريخي لأهداف التدقيق.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية التدقيق
قبل 1850	إكتشاف الغش و الإختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1933-1905	إكتشاف الغش والخطأ والإختلاس	بعض الإختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة

[1] متولي . محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية, القاهرة, 1973, ص19.

1940-1933	**تحديد عدالة المركز المالي و إكتشاف الغش والخطأ**	**فحص إختباري تفصيلي**	**درجة إهتمام بسيطة**
1960-1940	**تحديد عدالة المركز المالي و إكتشاف الغش والخطأ**	**إختباري**	**اهتمام قوي وجوهري**
1960 حتى الآن	**| مراقة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها**	**إختباري**	**أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق**

المصدر: غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصرة (الناحية النظرية)، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2006 ص18.

المطلب الرابع:أهمية تدقيق الحسابات

ترجع أهمية تدقيق الحسابات إلى مستخدمي البيانات المحاسبية أو المستفيدين منها، وكلما كبر حجم المنشأة، وزاد أعداد مستخدمي البيانات المحاسبية كلما أضحت مهمة تدقيق الحسابات أكثر صعوبة نظرا للاستخدام هذه البيانات في إتخاذ القرارات أو القرارات الإقتصادية.

ويتمثل دور المدقق في أنه يضيف قيمة للمعلومات الإقتصادية التي تنتج من النظام المحاسبي لمصلحة مستخدمي هذه البيانات لترشيد أحكامهم وقراراتهم، ويمكن وصف هذه القيمة بالرقابة والثقة.

لذا قد يرى البعضأن يقسم سلوك مستخدمي المعلومات في إتخاذ القرارات إلى ثلاث مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: متعادلي المخاطرةNeutralRisk:

تضم هذه المجموعة كبار السن والأشخاص الأكثر حرصا والذين يفضلون العوائد التي تتناسب مع درجات لمخاطرة المناسبة، مثل الحصول على عائد ثابت منخفض مقابل درجة مخاطرة منخفضة.

المجموعة الثانية: متجنبي المخاطرة Risk Averse:

تضم هذه المجموعة المديرين والمستثمرين ورجال الأعمال، حيث يكون الفرد في هذه المجموعة مستعدا لتحمل المخاطر في حالة أن تكلفة الإستثمار المبدئي أقل من القيم المتوقع الحصول عليها في المستقبل.

المجموعة الثالثة: قاصدي المخاطرة:RiskSeeking:

تضم هذه المجموعة المقامرون في نوادي القمار، والذين يدفعون أموالا أكثر مما يتوقعون من العائد خاصة إذا تم حساب هذا العائد بإحتمالات الربح والخسارة.

يرى أحد الباحثين[1] أن مستخدمي المعلومات المهتمون بتقارير التدقيق هم من المجموعة الثانية، ويتطلب ذلك من المدقق دراسة سلوك مستخدمي المعلومات وردود أفعالهم تجاه تقارير التدقيق ، ومدى تأثيرها عليهم.

وعموما فأهمية عملية تدقيق الحسابات وآثارها على سلوك مستخدمي المعلومات في إتخاذهم لقراراتهم تتضح من الآتي:

1. تخفيض مقدار عدم التأكد لدى مستخدمي المعلومات عن طريق تزويدهم بالمعلومات الكافية، وبالتالي تجنبهم مخاطر إتخاذ القرارات.
2. يستلزم إتخاذ قرار معين وذلك من خلال المعلومات ذات القيمة التي يحصلون عليها من تقرير التدقيق والتي ترتبط بتحقيق أهداف معينة.
3. تكون باعثا ودافعا إتخاذموقف مناسب يؤدي إلى تجنب النتائج الغير مرغوب فيها.

ومن ناحية أخرى فكون المدقق عضو في التنظيم وهو مكتب التدقيق فإنه يمثل دورا آخر في الإتصال في التنظيم، ويرمي هذا النوع من الإتصال ويسمى، الإتصال الموجه إلى الداخل إلى تحقيق الأهداف التالية:

أ - خلق الوعي لدى المدققون بأهداف مكاتب التدقيق.
ب - تعلم المدققون التطورات الهامة، والتي تأثر على مكاتب التدقيق.
ت - زيادة فعالية المدققون كقائمين بالإتصال في المجتمع.
ث - إشباع رغبات المدققون في الإطلاع على كل ما يجري في مكتب التدقيق.[1]

مع الأخذ في الإعتبار أن المعلومات لدى المستويات المختلفة في مكتب التدقيق تعتبر كثيرة لدى فريق التدقيق بينما تقل هذه المعلومات عند المستويات العليا في مكتب التدقيق (الشريك أو المدير)، ويعني ذلك أن الذين يتحملون المسؤولية الأكبر في عملية التدقيق يحصلون على الحد الأدنى من المعلومات التفصيلية لذلك يجب أن يكون هناك إتصال جيد من أسفل إلى أعلى في مكاتب التدقيق لتوصيل المعلومات الضرورية والمناسبة إلى الشريك أو المدير لمساعدته في إتخاذ القرار.

فقد أشارت بيانات معايير التدقيق (SASS) التي أعدها على المعهد الأمريكي للمحاسبيين [1] (AISPA) على أهمية ذلك حيث نصت على أن المدقق يعتبر المسئول الأخير عن الفحص وعليه أن يقوم بتوجيه المدققين المساعدين لأن يلفتوا انتباهه لقضايا التدقيق والمحاسبة الهامة التي تقابلهم خلال قيامهم بعمليات الفحص حتى يمكنهم من تقويمها لإتخاذ قرار بشأنها إذا لزم الأمر.[2]

كما أكد ما تقدم ISAC في المعيار الدولي للتدقيق رقم 220 وموضوعهQuality control for Audit work[2] وقد تضمن هذا المعيار إجراءات

وسياسات رقابة الجودة بحيث أن يتم وضعها على المستويين هما:

[1]AICPA , Statement On Auditing Standards (SAS) No.22 Planning And Supervision, AICPA. n.y.1978, P.10.

[2]IFA, Hand Book, Auditing. ISA, No.220, op.cit. P.65, 82.

1. مستوى مكتب التدقيق.
2. مستوى كل عملية تدقيق على حدى[1]

ويتطلب تحقيق ذلك الوفاء بما يلي:

- المتطلبات المهنية(الإستقلال- الكرامة)
- الكفاءة والمهارة.
- تفويض الأعمال.
- الإشراف والتوجيه.
- تقدم الإستشارات.
- القبول والإستمرار مع العملاء
- التفتيش.
- الترقية.
- تحديد الأعمال.[2]

هذا ويجب على المدقق مراعاة توثيق الأمور المهنية لتأييد رأيه وذلك من خلال الإشارة إلى قيامه بالتدقيق وإجراءاته وفقا لمعايير التدقيق الدولية بالإضافة إلى ما تقدم فإن قراء ومستخدمي التقارير المالية من المستفيدين من المعلومات والبيانات الواردة بما يمكن حصرهم على النحو التالي:

إدارة المنشأة.

1. جماعات المستثمرين.
2. جماعات المقرضين.
3. جماعات الموردين.
4. جماعات العاملين.
5. الهيئات والمصالح الحكومية.
6. الدارسين والباحثين.
7. المجتمع في مجموعة.[3]

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند إعداد القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس, مصر1995,ص22.

[2] ibid. ISA.No.230.documention.P.83-86.

[3] 3Kohler, El.A Dictionary for Accountants, 4th Ed. Prentice-Hall, Inc. 1970, p.100.

المبحث الثاني: أسس تدقيق الحسابات

المطلب الأول: فروض تدقيق الحسابات

يعرف الفرض بأنه قاعدة تحظى بقبول عام، وتعبر عن التطبيق العملي، وتستخدم في حل نوع معين من المشاكل أو ترشيد السلوك.

فيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية تدقيق الحسابات وهي:

1. **فرض عدم التأكد:** ويبرز هذا الفرض إلى من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم الحاجة وجود مجموعة التأكد ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية
   أ - الإستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.
   ب - عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند إتخاذ القرارات.
   ت - عدم وجود نظام جيد للإتصال في التنظيم.
2. **فرض إستقلال المدقق:** وذلك لأن المدقق عندما يمارس عمله يعتبر حكما يعتمد على رأيه فيما كلف به من أعمال، ويعتمد فرض إستقلال المدقق على نوعين أساسيين من المقومات هما:
   أ. المقومات الذاتية: وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.
   ب. المقومات الموضوعية: وهي ما تتضمنه التشريعات، وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد ضمانات.

يفسر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات، وطلب البيانات من إدارة المنشأة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

3. **فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:** وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل منها محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.
4. **فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية:** تشير الرقابة الداخلية ICS إلى نظام يتضمن مجموعة عمليات مراقبة مختلفة إدارية ومحاسبية وضعتها الإدارة ضمانا لحسن سير العمل في المنشأة وتشمل الرقابة الداخلية ما يلي:

أ - رقابة إدارية: وهدفها تحقيق أعلى كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وضمان تنفيذ السياسات الإدارية وفقا للخطة ووسائلها (الموازنات –التكاليف المعيارية-دراسة الوقت – التقارير – التدريب)

ب رقابة محاسبية: هدفها إختبار دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر ودرجة الإعتماد عليها من وسائلها (حسابات المراقبة – الجرد المستمر - المصادقات - التدقيق الداخلي- النظام المستندي).

ت ضبط داخلي: هدفه حماية أصول المنشأة من أي إختلاس أو ضياع أو سرقة أو سوء إستعمال ومن ضبط وسائلها (تقسيم العمل- تحديد الاختصاصات والمسؤوليات) ومما لا شك فيه أن نظام الرقابة الداخلية يعتبر بحق نقطة البداية لعلم التدقيق الحديث .

5. **فرض الصدق في محتويات التقرير:** ويفسر هذا الغرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبء الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المنشأة أو خارجها[1].

المطلب الثاني: مبادئ تدقيق الحسابات

يجد الإشارة إلى أن تناول مبادئ تدقيق الحسابات يتطلب تحديد أركانه وهي:

a. ركن الفحص.
b. ركن التقرير.

بناء على ذلك فإن مبادئ تدقيق الحسابات يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

أولا: المبادئ المرتبطة بركن الفحص:

- **مبدأ الرقابي تكامل الإدراك :** يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وآثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة ، والوقوف على إحتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبة عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الإختباري:** يعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف للمنشأة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع أهداف المنشأة ، الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المنشأة مع مراعات الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** يشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلاع إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي أو التميز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا تجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون إحتمال حدوث خطأ فيها أكبر من غيرها.[2]
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المنشأة، بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق من أحداث المنشأة، وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي للمنشأة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

[1] المرجع نفسه, ص124-133

[2] احمد حلمي جمعة، المدخلالحديثلتدقيقالحسابات، الطبعةالأولى، دارصفاءللنشروالتوزيع، عمان، الأردن2000, ص22.

ثانيا: المبادئ المرتبطة بركن التقرير:

- **مبدأ كفاية الإتصال:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة النقل أثر العمليات الإقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح**: يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تأثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف-إن وجدت- في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ الإنصاف:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتويات تقرير المدقق، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية[1].
- **مبدأ السببية:** يشير هذا المبدأ إلى مراعات أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

وما هو جدير بالذكر أن المبدأ عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادرات المحال وأن تكون مشتقة مع هذه المقومات، كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلا في التطبيق العملي، كما يجب أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية وهذه القضايا قد تكون قضايا غائية أو سببية.

هذا وقد أكد الإتحاد الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للمحاسبين في المعيار الدولي للتدقيق رقم 200 وفي الفقرة (4) على أن المبادئ العامة للتدقيق التي يجب أن يلتزم بما المدقق هي: [2]

- الإستقلالية Independence.
- الكرامة Integrity.
- الموضوعية Objectivity.
- الكفاءة المهنية Competence professionalوالعناية المطلوبةDue care
- السرية Confidentiality.
- السلوك المهنيprofessional. behavior
- المعايير الفنية Technical Standards.

ذلك بالإضافة إلى قيام المدقق بعملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية التي تحتوي على المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية والأدلة المرتبطة بما (التفسيرات -الجوانب المادية).

[1] محمود السيد الناغي،المرجع السابق, ص 135-149.

[2] IFA, Op.cit. P.55, Para.4-6

مع مراعاة أن يقوم المدقق بتخطيط وتنفيذ التدقيق بنظرة الحذرالمهني SionalSkepticismprofes، مع الأخذ بعين الإعتبار الظروفCircumstances التي ربما تؤدي إلى الأخطاء المادية في القوائم المالية.

المطلب الثالث: طرق تدقيق الحسابات

تتضمن عملية التدقيق إستعمال الطرق التالية على سبيل المثال لا حصر[1]

- **الملاحظة:** تطبق في الحكم على صلاحية الطرق المحاسبية المستعملة في المؤسسة ومدى كفاءة نظام الرقابة الداخلي علاوة على إستخدامها عند القيام بعمليات الجرد لأصول المشروع المختلفة.
- **التفتيش:** تطبق في تدقيق الإستثمارات المالية والأصول، والإرادات والمصاريف العادية، وما شابه ذلك من بنود.
- **التثبيت:** تطبق في التأكيد من أرصدة الحسابات ومبالغ العمليات التجارية مع أطراف خارج المشروع وأرصدة الأصول الموجودة عهدة أشخاص خارجة كالإرساليات وبضائع الأمانة وغيرها.
- **المقارنة:** تطبق على أرصدة الحسابات والبيانات المالية الجارية بمقارنتها مع بيانات شبيهة او مماثلة خاصة بفترات سابقة أو لاحقة لبيان الأسباب الكامنة وراء أي تغيرات هامة.
- **التحليل:** تطبق البيانات الجارية لتقرير مدى الإعتماد عليها على ونشرها كمعلومات عن المشروع المعني.
- **الإحتساب:** تطبق على البيانات الرقمية المقدمة من العميل كإحتساب بضاعة آخر المدة والمستحقات.
- **الإستفسار:** تطبق على سياسات المشروع المعني، والأمور و القضايا التي لا يمكن الإفصاح عنها في القوائم المالية المنشورة، مثل الإلتزامات العرضية والخطط المستقبلية.

المطلب الرابع: معايير تدقيق الحسابات

تعتبر هذه المعايير هي مستويات مهنية لضمان إلتزام مدقق الحسابات ووفائه بمسؤولياته المهنية في قبول التكليف وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق وإعداد التقرير بكفاءة، وتشمل هذه المعايير مراعاة مدقق الحسابات للصفات المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية المطلوبة مثل الكفاءة المهنية والإستقلال ومتطلبات التقرير والأدلة.(1)

كان للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الفضل في صياغة هذه المعايير بصورة شاملة وإن جاءت موجزة، حيث تم في إجتماع المعهد في سبتمبر سنة 1948إقرار تسعة معايير، وفي نوفمبر 1949 تم إقرار المعيار العاشر والأخير وهو الرابع ضمن معايير إعداد التقرير، وصدرت في كتيب للمعهد سنة1954.

تنقسم المعايير العشرة التعارف عليها إلى ثلاث مجموعات، معايير متعلقة بالشخص المدقق (عامة)، معايير متعلقة بالعمل الميداني، ومعايير إعداد التقرير، والتي يمكن توضيحها في الشكل التالي[2]:

[1] خالد أمين عبد الله, علم تدقيق الحسابات، عمان، الأردن 1999،ص 14.

[2] عبدالوهابنصرعلي41،خدماتمراقبالحساباتالسوقالمال،الدارالجامعية، الإسكندرية،مصر،ص41.

شكل رقم (01): أنواع معايير التدقيق

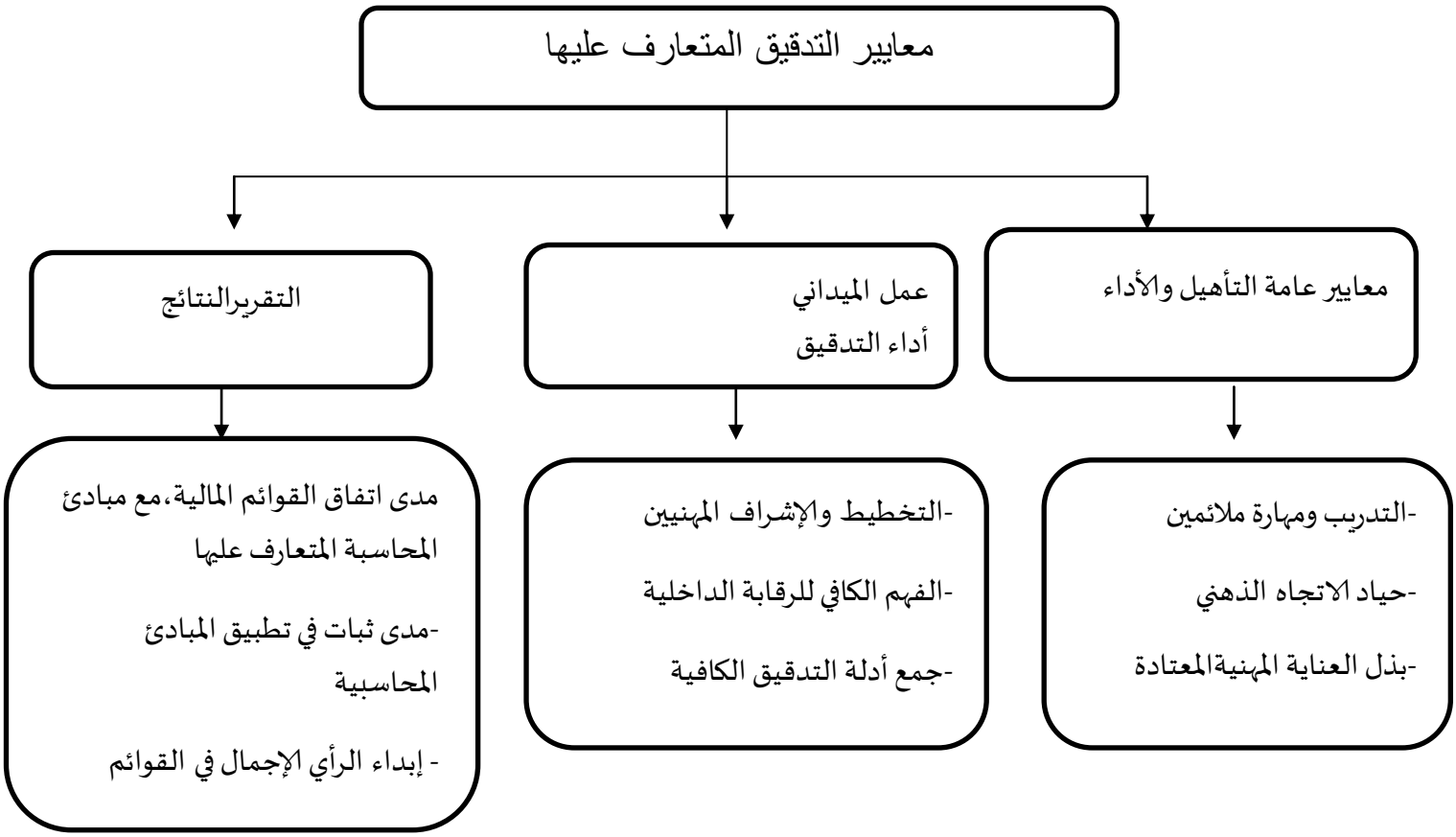

المصدر: أرينز ألفين، جيمس لويك ، المراجعة مدخل متكامل، تعريب محمد عبد القادر الديسطي، أحمد حامد حجاج ، دار المريخ ، 2005 السعودية، . ص42

الفرع الأول: المعايير العامة أو الشخصي

سميت هذه المعايير بالشخصية كونها مرتبطة مباشرة بالتكوين الذاتي لمدقق الحسابات، ويمكن حصرها في الآتي:

- أن تتم عملية الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لهم قدر كافي من التأهل العلمي والعلمي.
- أن يتوافر لدى المدقق عنصري الحياد والإستقلال.
- أن يتخلى المدقق بالعناية المهنية المعتادة أثناء عمله وكذا في إعداد التقرير.

أولا: التأهل العلمي والعملي.

ينص هذا المعيار على أن عملية التدقيق يجب أن تتم بواسطة شخص لديه المعرفة العلمية والخبرة العملية والكفاءة العملية والكفاءة المهنية التي تؤهله للعمل كمدقق[1]

يعني هذا المعيار أن المدقق يجب أن يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية في مجالات المحاسبة والضرائب والتدقيق وغيرها من المجالات المرتبطة بالممارسة المهنية، إضافة إلى ذلك يجب أن يستمر المدقق في التدريب والتعليم طوال ممارسته للمهنة ليظل ملما بالتطورات الحديثة في تلك المجالات، ويظل مستعدا لإكتساب المعرفة في مجالات جديدة.

ثانيا: الإستقلال:

تتمثل أهمية هذا المعيار في كون درجة مصداقية رأي المدقق في تقريره النهائي مرتبطة بمدى حياد هذا الأخير وإستقلاله عن المؤسسة محل التدقيق.

تتمثل الإستقلالية في نزاهة وإستقامة ونضج المدقق ، وتمتعه بكامل حقوقه المدنية ، وعدم تعرضه لعقوبات سابقة من جهة. كما عليه ؛ بإعتبار الضامن لشرعية وصدق الحسابات ، وان يكون مستقلا فعلا ، أي يتمتع بكامل الحرية إتجاه أعضاء المؤسسة موضوع الرقابة ، وأن لا يشاركهم أعمالهم ولا يربطه بالشركة عقد عمل.[1]

فيما يخص محافظ الحسابات ،فقد أوصى المشرع الجزائري على مجموعة من النقاط التي تحفظ له إستقلاليته فلا يجوز أن يكون محافظ الحسابات شركة معينة أحد.[2]

- الأقرباء والأصهار لغاية الدرجة الرابعة بمسؤولي المؤسسة وأزواجهم.
- الأشخاص وأزواجهم من يتقاضون أجرة أو مرتبا أو تعويضات بحكم نشاط دائم غير نشاط محافظ الحسابات.
- الأشخاص القائمون بالإدارة وأعضاء مجلس الإدارة أو أزواجهم من مؤسسات أخرى تملك عشر (10/1) الشركة رأس مال الشركة محل التدقيق.

كما يمنع محافظ الحسابات مما يلي:

- القيام بمراقبة حسابات شركات يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة.
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين.
- قبول مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير ولو بصفة مؤقتة.
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها.
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها.
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي يراقبها بعد أقل من 3 سنوات من إنتهاء عهدته.
- زيادة على حالات التنافي والموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر6 من القانون التجاري الجزائري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور وأتعاب أو

[1] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005، صر38.
[2] أنظر المادة 715 مكرر06, المرسوم التشريعي 93- 08المؤرخ في25أفريل1993،القانون التجاري الجزائري.

إمتيازات أخرى، لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال 3 سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة.

- يمنع من القيام بأي مهمة في المؤسسات التي تكون له فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة.
- يمنع السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن إختصاصاته القانونية.
- يمنع من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب او منح تعويضات أو إمتيازات أخرى وكذا إستعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور[1].

ثالثا: العناية المهنية

يوجب هذا المعيار على المدقق ضرورة إلتزام بالمعايير الفنية والأخلاقية لمهنة التدقيق، كما أنه مطالب بتحسين جودة خدماته، وأن يعطي الإهتمام الكافي لجميع خطوات عملية التدقيق. فتوفر عنصري الكفاءة والإستقلال غير كافي وبالتالي يشترط توفر جدية في العمل ترفع من مستوى جودة أدائه المهني.

تتطلب العناية المهنية من المدقق أن يتفهم جيدا طبيعة العمل الذي يقوم به، ولماذا يقوم به، وإن لم يكن متأكدا من أي جزء من هذا العمل ، فإنه يقع على مسؤوليته البحث عن الإستشارة المناسبة. كما تتطلب التخطيط والإشراف الكامل لأي نشاط أو مهمة مهنية يكون مسؤولا عنها ، وأن يقوم بإعداد أوراق عمل كاملة ودقيقة ، لأنه إذا تم إعداد أوراق العمل دون إهتمام وبشكل غير كامل فإن هذا يثير الشك في الأدلة التي قام المدقق بتجميعها وتقتضي العناية المهنية أن يجتهد المدقق في القيام بمسؤولياته تجاه العملاء وأصحاب الأعمال والمجتمع، ويفرض هذا الإجتهاد على المدقق مسؤولية تقدم الخدمات المهنية بدون إبطاء وبدقة وإهتمام ، وأن تكون الخدمة كاملة..

الفرع الثاني: معايير العمل الميداني

إن توفر الكفاءة والإستقلالية لدى الشخص المدقق بقدر ما هو ضروري فإنه غير كاف للخروج برأي صحيح حول مصداقية الحسابات ، فحتى يقوم المدقق بعمله على أحسن وجه عليه مراعاة معايير أخرى متعلقة بمرحلة الفحص الميداني تشمل هذه المعايير على تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، كما أنما توضح المراحل التي مر بما المدقق خلال أدائه لمهمته، ورغم صعوبة تحديد معايير تتطابق مع مختلف المؤسسات على إختلاف عملياتها ونظمها إلا أنه يمكن تحديد مجموعة من المعايير قد تتناسب مع أغلب المؤسسات يمكن حصرها فيما يلي:

[1] المواد من65إلى70، القانون رقم10-01 المؤرخ في 29جوان 2010 والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحافظ المعتمد، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية, العدد42، الموافق ل11 جويلية 2010, ص11.

أولا: التخطيط والإشراف الملائمين

يعني هذا المعيار أن المدقق مطالب بوضع خطة عمل مكتوبة تتلاءم والمعطيات التي تفرضها بيئة المؤسسة محل التدقيق، كما أن تحديده للإطار الزمني لكل خطوة يقوم بما أثناء عملية الفحص سيعزز من فرص بلوغ الغرض من ورائها مع إمكانية خضوع هذه الخطة للتعديل والمتابعة مع تطور مراحل العمل.

من ناحية أخرى ، فإن المدقق مطالب بتحديد مسؤوليات مساعديه ومتابعة أعمالهم وتقييم أدائهم بإعتباره المسؤول الأول والمباشر عن عملية التدقيق.

تحدد الأهداف الأساسية المتوخاة من برنامج عملية التدقيق وتخطيطها فيما يلي:

- يستعمل البرنامج كأداة للرقابة ، من خلال مقارنة الأداء المنجز من التدقيق وأعوانه بالأداء المتوقع والمثبت في البرنامج ، وكذا إمكانية تحديد مقدار الأعمال الباقية والتاريخ المتوقع للإنتهاء منها.
- يوضح برنامج التدقيق وبدقة نطاق الفحص من خلال إشتماله على المفردات المراد فحصها وخطوات الفحص وتوقيته.
- يعتبر البرنامج الموجه الأساسي لعملية التدقيق ، من خلال إحتوائه على ما يجب القيام به ، وتوقيت البدء في عملية التدقيق والإنتهاء منها ، وتحديد المدقق الذي يقوم بفحص المفردات.
- تحديد مسؤولية المدقق القائم بالأداء المهني، إنطلاقا من تحديد مهام كل مدقق، وتوقيع كل مدقق على الخانة المقابلة للعمل القائم به[1].

ثانيا: الفهم الكافي للرقابة الداخلية

المغزى من هذا المعيار هو قيام المدقق بدراسة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة موضوع التدقيق والتعرف على مدى سلامته كونه يعتبر النقطة التي ينطلق منها المدقق ، فضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية يحدد مقدار الفحص الذي سيقوم به المدقق (حجم العينة) ، فوجود نظام رقابة داخلية سليم ينتج عنه معلومات مالية يمكن الإعتماد عليها، كون تدقيق كافة المعلومات المحاسبية يعد أمرا مستحيلا في المؤسسات الكبيرة،

وبالمقابل فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية سيصعب من مهمة المدقق كونه يلجأ لتوسيع مجال العينة، ما يتطلب المزيد من الوقت و الجهد.

يمكن للمدقق دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية من خلال تجميع المعلومات عن المؤسسة بالوسائل التالية:

- الوصف الكتابي لنظام الرقابة الداخلية.
- إستخدام خرائط التدفق لوصف نظام الرقابة الداخلية.

[1] صلاح ربيعة, المراجعة الداخلية بين النظرية و التطبيق, مذكرة لنيل شهادة الماجيستير, غير منشورة, كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير, جامعة الجزائر, 2004, ص48.

- إعداد قوائم إستقصاء عن نظام الرقابة الداخلية.

وبعد الدراسة السابقة يقوم المدقق بإعداد ورقة عمل تتضمن:

- نقاط ضعف في نظام الرقابة الداخلية.
- نقاط قوة في نظام الرقابة الداخلية.
- التوصيات المقترحة للمؤسسة محل التدقيق.

ويترتب على الدراسة السابقة النتائج التالية:

- توسيع إجراءات التدقيق.
- اختصار إجراءات التدقيق.
- الإعتماد على أعمال المدققين الآخرين.

حتى يتمكن المدقق من الوصول إلى حكم موضوعي، يجب أن يراعي ما يلي" :

- إفتراض وجود نظام رقابة داخلية جيد، ويضع المدقق برنامجا مبدئيا. والذي من خلاله يدرس إمكانية تطبيق عناصر هذا البرنامج في المؤسسة، ثم يقوم بتعديل هذا الأخير من خلال النتائج المتوصل إليها.
- في حالة ما إذا كانت المؤسسة كبيرة، فيفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف فريق عمل من المدققين والمساعدين.
- تبادا الآراء ما بين أعضاء الفريق الذي يقوم بالتدقيق، حتي يتوصلوا إلى تقارب ما بين أحكامهم.

ثالثا: جمع أدلة التدقيق الكافية

ينص المعيار الثالث من معايير العمل الميداني على أن يحصل المدقق على الأدلة والقرائن الكافية لتكون أساسا سليما يستند إليه في إبدائه لرأيه حول القوائم المالية، شريطة أن تقوم هذه الأدلة على فرض قابلية التحق,. فالقرارات التي يصل إليها المدقق تكون مبررة فقط إذا كان يدعمها دليل إثبات معقول وملائم.

قد تأخذ أدلة الإثبات عدة أشكال أو صور، كالملاحظة المادية، العمليات الحسابية، المعلومات التي يقدمها الطرف الثالث، المستندات، وقرارات رجال الإدارة، وإجراء الرقابة الداخلية الجيدة. وعلى المدقق أن يقيم جودة ونوعية (صلاحية) هذه الأدلة شأنها شأن كميتها، فكلاهما يساعد على الاقتناع بالدليل.

فكفاية الأدلة تعني أن تكون على قدر عال من التمثيل للعينة المستخدمة، ما يفرض كبر حجم العينة نسبيا حتى تنعكس العينة على أكبر قدر من المعلومات المحاسبية. أما فيما يخص جودة الأدلة، فذلك يعني أن تتمتع بالموضوعية وخلوها من التحيز الشخصي، بالإضافة إلى قابليتها للقياس الكمي.

الفرع الثالث: معايير إعداد التقرير

تنتهي مهمة كل مدقق عقب أداء عملية الفحص بكتابة تقرير كهاتي، يتضمن رأيه الصريح المحايد حول شرعية وصدق الحسابات. غير أن مهمة كتابة التقرير لا تخلو من مجموعة من الضوابط التي يتعين على المدقق أخذها بعين الإعتبار، وتنقسم إلى أربع معايير:

- مدى إتفاق القوائم المالية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية.
- كفاية الإفصاح المحاسبي وملائمته.
- إبداء الرأي في القوائم المالية.

أولا: مدى إتفاق القوائم المالية مع مبادئ المحاسبة المتعارف عليها:

يعني المعيار الأول من معايير التدقيق، أن يتضمن توضيحا من المدقق حول ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

يمكن تبويب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة نظر هذا المعيار إلى المجموعات التالية:[1]

المجموعة الأولى: المبادئ العامة

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

1. مبدأ الحيطة والحذر.
2. مبدأ الثبات.
3. مبدأ الشمولية
4. مبدأ الأهمية النسبية
5. مبدأ الإفصاح.

يمكن إضافة مبدأ آخر جديد يتعلق بأمن المعلومات المحاسبية، نتيجة لقيام العديد من الشركات بتطبيق الأعمال المحاسبية من خلال ما يسمى بالتجارة الإليكترونية، والتي نتجت عن إستخدام تكنولوجيا المعلومات.

المجموعة الثانية: المبادئ العلمية المرتبطة بالمركز المالي:

يمكن إجمال هذه المبادئ في الآتي:

1. مبدأ القيمة المنتظر تحقيقها مستقبلا.
2. مبدأ التكلفة التاريخية.

[1] أحمد حلمي جمعة، المدخل إل التدقيق الحديث، المرجع السابق، ص.28

ثانيا: مدى الثبات في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها:

يتعين على المدقق أن يشير في تقريره إلى إستمرارية وثبات المؤسسة في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من فترة إلى أخرى، إستنادا إلى إطلاعه على المبادئ التي أستخدمت عند إعداد القوائم المالية للسنوات السابقة من خلال التقارير. والغاية من هذا الإثبات هو القدرة على إجراء المقارنات بين القوائم المالية على إختلاف الدورات. كما يتوجب على المدقق توضيح التغيرات التي طرأت على المبادئ المحاسبية المطبقة و إنعكاساتها على القوائم المالية.

ثالثا: الإفصاح الكافي:

يقتضي هذا المعيار من المدقق ضرورة إشارته إلى أية معلومات مالية تعد ضرورية قد أغفلتها القوائم المالية عن حسن أو سوء نية من معديها، وذلك تفاديا للتضليل المحتمل للجهات المستعملة للقوائم المالية والتي قد تؤدي إلى إتخاذ قرارات غير سليمة كان من الممكن تفاديها .المقصود بكفاية الإفصاح هنا، أن يتركز على المعلومات الجوهرية دون أن يتعداها إلى التفصيلات غير مجدية.

رابعا: إبداء الرأي:

يقضي هذا المعيار بأن يتضمن التقرير تعبير المدقق عن مدى صدق وعدالة ووضوح القوائم المالية ومطابقتها للمركز المالي ونتائج أعمال المؤسسة ، أما في حالة إمتناع المدقق عن إبداء رأيه، فيتوجب عليه إنطلاقا من معايير التدقيق أن يوضح أسباب هذا الإمتناع . وفي كل الأحوال التي يرتبط فيها إسم المدقق بالقوائم المالية، أي عند وفقة المدقق على إستخدام إسمه في التقرير أو المستندات أو التبليغات المكتوبة التي تعلق القوائم، فإن تقرير التدقيق يجب أن يتضمن خصائص فحص المدقق ودرجة المسؤولية التي تحملها[1].

[1] المرجع نفسه, ص28.

خلاصة:

على ما ضوء ما تقدم في هذا الفصل ثم الوقوف على جملة من الإستنتاجات, فتطور التدقيق المحاسبي كان نتاجا لتطوير الواقع الإقتصادي عقب الثورة الصناعية و التغيرات التي مست الشركات جراء الإنفصام التام بين الملاك و الإدارة, الأمر الذي حتم ضرورة الإستعانة بطرف خارجي مستقل محترف يدلي برأي فني محايد موضوعي, إنتقل مضمونه من اكتشاف الغش و منع الأخطاء إلى إبداء الرأي حول مدى إحترام القواعد و القوانين و المبادئ المحاسبية المعمول بها في مدى تمثيل هذه المعلومات للصورة الصادقة و الموضعية المالية أو نتائج المؤسسة.

و يمكن القول أن التدقيق هو مفتاح التقييم و الحكم على مدى إعتمادنا على المعلومات الواردة فيها في إتخاذ القرار.

الفصل الثاني

مدخل نظري للقوائم المالية

تمهيد:

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأساسية للإبلاغ المالي عن المنشأة، حيث ينظر إلى المعلومات الواردة فيها بأنها تقيس المركز المالي للمنشأة و أدائها المالي و تدفقاتها النقدية، و يمكن كذلك التعرف على التغيرات في المركز المالي و حقوق ملكية التي تعتبر دعامة الرئيسية التي تقوم عليها المنشأة، كذلك تعتبر القوائم المالية حجر الزاوية التي تقوم عليها عملية اتخاذ القرارات، و هي نتاج نشاط معلوماتي في المنشأة خلال الفترة المالية التي تتعلق بها القوائم المالية كذلك تعتبر ملخصا كميا للعمليات و الأحداث المالية و تأثيراتها على أصول و التزامات المنشأة و حقوق ملكيتها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية

المطلب الأول: تعريف و خصائص القوائم المالية

أولا. تعريف القوائم المالية

هي تلك الكشوف المالية التي يجب أن تعرض بصفة وفية للوضعية المالية و نجاعته و كل تغيير يطرأ على حالته المالية ، كما تضبط تحت مسؤولية المسيرين و تعد في أجل أقصاه (04) أشهر من تاريخ إقفال السنة المالية المحاسبية ، توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة ، و تجدر الإشارة إلى إلزامية عرض الكشوف المالية بالعملة الوطنية[1].

ثانيا. الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة و عادلة أو تمثل بعدالة المركز المالي و الأداء و تغيرات في المركز المالي للمنشأة.

مع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية و معايير المحاسبة المناسبة يترتب عليه عادة القوائم تظهر بصورة صادقة و عادلة أو تمثل بعدالة المعلومات و تتمثل الخصائص النوعية الأساسية فيما يلي:

1. **القابلية للفهم:**

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال و نشاطات الإقتصادية و المحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. و على كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة للحاجات صانعي قرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2. **الملائمة:**

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، و تكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية و الحاضرة و المستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

[1] الجريدة الرسمية، القانون رقم 07-11 المتضمن نظام محاسبي المالي، المواد 26-27-28-29، العدد 74، الجزائر، صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص:05

إن الدورين التنبؤي و التأكيدي للمعلومات متداخلين (أو ما يطلق عليهما بالقيمة التنبؤية للمعلومات أو القيمة الاسترجاعية للمعلومات أي تأكيد أو تصحيح توقعات السابقة) فعلى سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة و هيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المنشأة على استغلال الفرص و على التصدي للأوضاع المعاكسة و تلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المنشأة و نتائج العملات المخططة مثلا.

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي و الأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي و الأداء المستقبلي و مسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل مثل أرباح الأسهم و مدفوعات الأجر و تحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المنشأة على مواجهة التزامات عندما تستحق، و حتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة، و تعزز القدرة على عمل التنبؤات من القوائم من خلال أسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية و الأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تزداد القيمة التنبؤية لقائمة الدخل إذا تم الإفصاح فيها بشكل منفصل عن البنود الغير عادية و الشاذة و الغير متكررة من الإيرادات أو المصروفات[1]

3. المصداقية:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون موثوق فيها و يعتمد عليها، و تتسم المعلومات بالمصداقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة و التحيز و كان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه.

يمكن أن تكون المعلومات ملائمة و لكم غير موثوق فيها بطبيعتها أو بطريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مضللا فعلى سبيل المثال إذا كانت مشروعية مبلغ التعويضات المطالب بها موضوع نزاع قانوني فإن اعتراف المنشأة بكامل المبلغ المطالب به في الميزانية يعد غير مناسب في حين أنه قد يكون من المناسب الإفصاح عن المبلغ مع الظروف المحيطة بالمطالبة.

تكون المعلومة صادقة إذا تم تحضيرها حسب المبادئ التالية:

- **تعبير الصادق:** لكي تتصف المعلومات بالمصداقية يجب ان تعبر بصدق عن العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي يفهم أن تصورها أو من المتوقع أن تعبر عنها بصورة معقولة، و هكذا فعلى سبيل المثال يجب أن تمثل الميزانية بصدق العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي تنشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول و الالتزامات و حقوق الملكية في المنشأة في تاريخ هذه الميزانية.

تتعرض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر في كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره و هذا ليس بسبب التحيز فيها و لكن إلى الصعوبات اللازمة و التأصلة في التعرف على العمليات المالية و الأحداث الاخرى التي يجب قياسها أو في تصميم و استخدام وسائل القياس و عرض المعلومات التي تنسجم

[1] أمين السيد أحمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2008، ص50

مع تلك العمليات مالية و الأحداث، و في حالات متعدد تعتبر عملية القياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المنشأة عموما لا تعترف بها في القوائم المالية فعلى سبيل المثال (رغم أن غالبية المنشآت تكون الشهرة عبر الزمن) إلا أنه غالبا يكون من الصعب التعرف على هذه الشهرة و قياسها بدرجة ثقة معقولة إلا أنه في حالات اخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر و الإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها و قياسها[1].

- **الجوهر قبل الشكل:** إن جوهر العمليات المالية و الأحداث الاخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكل قانوني، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتلخص المنشأةمن أصل ما إلى طرف أخر بطريقة يفهم من وثائقها أنها نقل لملكية الأصل إلى الطرف الاخر إلا ان هناك اتفاقيات تضمن الاستمرارية تمنع المنشأة بالفوائد الاقتصادية المستقبلية للأصل، و في مثل هذه الظروف فإن اعتبار العملية عملية البيع لا تمثل بصدق العملية التي تمت (إن كانت هناك عملية حقا).
- **الحياد:** يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد و الخلو من التحيز حتى تتصف بالمصداقية، و لا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بالهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.
- **الحيطة و الحذر:** من المتوقع أن يجابه معد القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة و الملازمة لكثير من الأحداث و الظروف التي لا يمكن تجنبها مثل قابلية الديون فيها للتحصيل و تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة و مطالبات الضماناتالتي يمكن أن تحدث، و يعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الافصاح عن طبيعتها و مدى تأثيرها و من خلال ممارسة الحيطة و الحذر عند إعداد القوائم المالية، و يقصد بالحيطة و الحذر تبني درجة من الحذر في وضع تقديرات مطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول و الدخل أو تقليل للإلتزامات و المصروفات. و لا تعني ممارسة الحيطة و الحذر خلق إحتياطات سرية أو مخططات مبالغة فيها أو تقليل معتمد للأصول و الدخل او مبالغة معتمدة للإلتزامات و تصرفات حيث عندها لا تكون القوائم محايدة و عليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية[2].
- **الاكتمال:** من اجل ان تتصف بالمداقية يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية و التكلفة، أن اي حذف في معلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة و هذا تصبح غير صادفة و غير ملائمة.

4. **القابلية للمقارنة:**يجب ان يكون المستخدمين قادرين على مقارنة القوائم المالية للمنشأة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي و في الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة القوائم المالية للمنشأت مختلفة من أجل من أجل أن يقيموا مراكزها المالية و أدائها و تغيرات في المركز المالي. و عليه فإن عملية القياس و عرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الاخرى يجب أن تتم على أساس ثابت في المنشأة عبر الزمن لتلك المنشأة و على اساس ثابت للمنشأة مختلفة.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق،ص 52-53

[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص 54-56

و من أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة اعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية و أية تغيرات في هذه السياسات و آثار هذه التغيرات و يجب أن يكون المستخدمين قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المنشأة للعمليات المالية المتشابهة و الأحداث الآخرى من فترة لاخرى و بين المنشآت، المختلف ان تطبيق معايير المحاسبة بما في ذلك افصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة.

يجب أن لا تختلط الحاجة إلى قابلية للمقارنة مع مفهوم التوحيدكما يجب أن لا تعيق عملية تقديم المعايير محاسبة محسنة. إن من الغير مناسب للمنشأة أن تستمر في السياسة المحاسبية بنفس الأسلوب عن العملية المالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة و المصداقية كما أنه من الغير المناسب للمنشأة أن تبقى على سياستها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة و مصداقية.

بما أن المستخدمين يرغبون بمقارنة المركز المالي و الأداء و التغيرات في المركز المالي للمنشأة عبر الزمن فإن من المهم أن تظهر القوائم المالية المعلومات المقارنة للفترات السابقة.

المطلب الثاني:مستخدمو القوائم المالية

تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات التي تقدمها القوائم المالية، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات و ذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة و تنوع قراراتهم المبنية على تلك المعلومات المقدمة من جهة آخرى.

و منم الأطراف المستعملة و المستفيدة من المعلومات القوائم المالية نجد[1]:

1 - **المستثمرون:**يحتاج المستثمرون للمعلومات تعينهم على إتخاذ القرار الشراء أو الحفاظ على الاستثمار أو البيع كما أن الملاك يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على توزيع الأرباح
2 - **المقرضون:**يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد مقدرة الوحدة الاقتصادية على سداد قروضهم و الفوائد المتعلقة بها عند الاستحقاق.
3 - **الموظفون:**يهتم الموظفون و المجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار و ربحية أرباب الأعمال.

كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم و تعوضاتهم و مزايا التقاعد لهم و توفير فرص العمل[2].

[1] محمد عباس بدوي، المحاسبة و تحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الاسكندرية، مصر، 2009، ص15
[2] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص44

4 - **الموردون و الدائنون التجاريون الآخرون:** يهتم الموردون و الدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إدا كانت المبلغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، و يعتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى أقصر من إهتمام المقرضين إلا إذا كانو معتمدين على إستمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5 - **العملاء:**يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

6 - **الحكومة و وكالاتها و مؤسساتها:** تهتم الحكومة و وكالاتها بعملية تزويد الموارد بالتالي أنشطة المنشآت، كما يتطلبون معلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة و تحديد السياسات الضريبية و كأساس لإحصاء الدخل القومي و إحصاءات الدخل القومي و إحصاءات مشابهة.

7 - **الجمهور:**تؤثر المنشآت على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للإقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم و تعاملها مع الموردين و يمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم معلومات حول إتجاهات و التطورات الحديثة نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة الاحتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات. حاجات فإن هناك حاجات عامة لهم جميعا، و حيث أن توفير القوائم المالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس مال المخاطر للمنشأة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

لذلك تعتمد مهنة المحاسبة عند تقديم معلومات لمستخدمي القوائم المالية على القوائم المالية ذات الغرض العام والتي تتجه إلى توفير المعلومات الأكثر إفادة للجماعات المختلفة من المستخدمين بأقل تكلفة ممكنة.

و تستند تلك الأهداف على أن المستخدم يحتاج إلى قدر ملائم من المعرفة بالجوانب الأعمال التجارية و المحاسبة المالية حتى يتمكن من فهم المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية و تعد تلك النقطة هامة لأنها تعني أنه عند إعداد القوائم المالية، يمكن للمحاسبين الافتراض وجود مستوى من الأهلية لدى المستخدمين حيث أن لذلك أثر هام على طريقة و مدى التقرير عن المعلومات[1].

عادة ما يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الأساسية في إعداد وعرض القوائم المالية للمنشأة. وتهتم الإدارة فيه كذلك بالمعلومات المحتواة في القوائم المالية حتى وهي قادرة على الوصول إلى معلومات إدارية ومالية إضافية تساعدها في القيام بالتخطيط وإتخاذ القرارات ومسؤوليات الرقابة، وتستطيع الإدارة تحديد شكل ومحتوى هذه المعلومات الإضافية لكي تلبي إحتياجاتها. إن إصدار التقارير حول هذه المعلومات هي خارج نطاق هذا الإطاروعلى أي حال فإن القوائم المالية المنشورة تبنى على المعلومات التي تستخدمها الإدارة حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة.الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

[1] أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص46-47.1

المطلب الثالث: أهمية و أهداف القوائم المالية

أ. أهمية القوائم المالية

تبرز أهمية القوائم المالية و الغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي:أداة الاتصال، وسيلة في تقييم الأداء، وسيلة تساعد في اتخاذ القرار[1].

. فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.
. أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.
وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

ب. أهداف القوائم المالية:

يشير إطار العمل إلى أن هدف القوائم المالية هو توفير المعلومات عن المركز المالي للمشروع وأداءه المالي والتغير في مركزه المالية، بما يفيد مجموعة كبيرة من المستخدمين اللذين يتخذون القرارات الإقتصادية، كما يشيركذلك إلى أن القوائم المالية المعدة لهذا الغرض، تفي بإحتياجات معظم المستخدمين، لكنها لا توفركل المعلومات التي قد تكون هناك حاجة لها لأغراض إتخاذ القرارات الإقتصادية، لأنها تعكس بدرجةكبيرة معلومات تاريخية، ولا تعرض معلومات غير مالية.

قد أشار إطار عمل القوائم المالية ذات الأغراض العامة إلى ما يلي:

- حاجة المستخدمين إلى تقييم قدرة المشروع على توليد التدفقات النقدية
  أن المركز المالي للمشروع يتأثر بالموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة وهيكله المالي
  الحاجة للمعلومات المتعلقة بالربحية لتقييم التغيرات في الموارد الإقتصادية التي تخضع لرقابة المشروع في المستقبل.
- فائدة معلومات المركز المالي للمشروع في تقييم أنشطته الإستثمارية والتمويلية والتشغيلية.
- إن معلومات المركز المالي تحتويها الميزانية، ومعلومات الأداء تحتويها قائمة الدخل.

[1] مشري حسناء، دور و أهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008، ص67

- ما أشار إطار العمل لإعداد وعرض القوائم المالية أن هناك فرضيتين أساسيتين تقوم عليها القوائم المالية هما أساس الإستحقاق وفرض الإستمرارية[1].

كما ورد في الإطار الذي أعدته لجنة معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية أن القوائم المالية تهدف إلى توفير معلومات حول المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة تكون مفيدة لمستخدمين متنوعين في صنع القرارات الإدارية.

كذلك فقد ورد في نفس الإطار ما يفيد أن القوائم المالية المعدة لذلك تلبي حاجة المعلومات لدى غالبية قراء القوائم المالية، ولا كنها لا توفر كافة المعلومات الضرورية لقراء القوائم المالية من أجل مساعدتهم في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية لأنها تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر معلومات غير مالية.
لكن القوائم المالية تظهر نتائج عمل الإدارة وتساعد على محاسبة الإدارة عن الموارد الموضوعة في عهدها مما يساعد قراء القوائم المالية على إتخاذ قراراتهم حول الإستمرارية في الإستثمار في المنشأة أو التنازل عنها و بيعها والإتجاه نحو منشأة أخرى والتصويت على الإبقاء على الإدارة أو عزلها[2].

أولا:عرض القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضين والمحللين الماليين وغيرهم من الأطراف المهتمة بأمر الشركة في عملية إتخاذ القرارات الإقتصادية المتعلقة بها، وتقوم معظم الشركات بنشر القوائم المالية خلال التقرير السنوي أو النصف سنوي، أو الربع سنوي[3].

نص قانون 11/07 حسب المادة 25 ما يلي:

تعد الكيانات التي تدخل في مجال تطبيق هذا القانون الكشوف المالية الخاصة بالكيانات عدا الكيانات الصغيرة، الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

أ. **قائمة المركز المالي** [4] :تعرف كذلك بالميزانية العمومية هي مرآة عاكسة للوضع المالي للمؤسسة،توفر قائمة المركز المالي معلومات مفيدة عن مدى متانة أو قوة المركز المالي للمنشأة، فتبين لهذه الأخيرة ما لديها من ممتلكات أو موجودات وما عليها من التزامات سواء من قبل

[1] سليم عباسي، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014/2013، ص13

[2] حسين قاضي و مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع و دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2000،ص16

[3] أحمد مخلوف، مداخلة بعنوان:دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي و إيجاد لغة محاسبية مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير الدولية المحاسبية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009، ص07

[4] خديجة لدرع و ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان:قائمة المركز المالي في ظل نظام المحاسبي المالي الجديد (LAS1)، ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25 و 26 ماي2010، ص05

الملاك أو إتجاه الغير[1] ،تظهر أثر لنتيجة العمليات من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الأصول والالتزامات وحقوق الملكية[2].

ب. **قائمة حساب النتائج** :يصف عمليات المنشأة أو الوحدة الاقتصادية على فترة زمنية وهذا غالبا ما تكون فترة سنة مالية، الإيرادات والتكاليف يتم الاعترافها عند حدوث المبيعات وليس عند تحصيل النقد عند الزبائن[3].

في تعريف آخر فإنه يسمى كذلك بقائمة الدخل ، تبين نتيجة أعمال إدارة المنشأة، أي نتيجة العمليات أو الأنشطة التشغيلية في تفسير بعض وليس كل التغيرات التي طرأت على الأصول والمطلوبات وحقوق المساهمين بين ميزانيتين متتاليتين(ميزانية أول مدة وآخرها)، ويبنى تعريف قائمة الدخل على أساس مفهوم الاستحقاق للأرباح.

ت. **قائمة جدول سيولة الخزينة** :هو حالة من التوليفة الكاملة والنهائية لشرح الإختلافات في المؤسسة، وبالتالي يحدد مقبوضات(مصادر السيولة) والمصروفات(المخصصات النقدية) التي تؤثر على التدفقات النقدية خلال الفترة [4]،كما يوفر معلومات حول المقبوضات النقدية خلال الفترة المحاسبية،تهدف تلك القائمة إلى إظهار التدفقات النقدية الداخلية والخارجية للأغراض المختلفة سواء كانت تشغيلية أو إستثمارية أو تمويلية

حيث يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين:

- **الطريقة الغير مباشرة** : هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن الدورات الثلاث السابقة، يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.
- **الطريقة المباشرة** :هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن تنطبق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالإستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالإستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، إقتراض، تسديد القروض، الرفع من رأس المال...إلخ.

ث. **قائمة تغيرات الأموال الخاصة** :تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبداية الفترة إضافة إلى بنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل، توفر لنا معلومات عن بعض مصادر التغير في عناصر المركز المالي، إلا أن هذه المعلومات سوف لا تكون ذات فائدة تذكر إلا إذا استخدمت جنبا إلى جنب مع المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى[5].

---

[1] محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، داروائل، عمان، الأردن، ص169

[2] كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، ص13

[3] http://search.4shared.com/postDownload/bt7H_k0P/ online.htm

[4] Bruno Colmant et autres, Comptabilité financière normes IAS- IFRS, collections synthex Pearson, France, 2008, P216.

[5] عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990،ص

ج. **الملحق** :يتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية ويشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق ببنود القوائم المالية وإضافة لإفصاحات عن الإلتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال[1].

ثانيا - الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية:

1 - التمثيل الصادق والالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs:

يجب أن تعرض القوائم المالية بعدالة المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق لآثار العمليات، والأحداث الأخرى على حسابات المنشأة ذات العلاقة، وكذلك توفر الشروط التي تقتضيها المفاهيم المحاسبية وطرق الاعتراف بالأصول والالتزامات والدخل والمصروفات وتعاريفها وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير إضافة IFRSs ويفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية للإفصاحات الإضافية عند الضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق التمثيل العادل.

يتطلب المعيار IAS1 أن تقوم المنشأة التي تلتزم بإعداد قوائمها المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية بالنص على ذلك الالتزام صراحة وبدون تحفظ من خلال الملاحظات، مع تأييد ذلك من قبل المدقق في رأيه عن القوائم المالية، ويجب عدم وصف القوائم المالية بأنها متوافقة مع معايير التقارير المالية الدولية IFRSs إلا إذا كانت ملتزمة بكل متطلبات هذه المعايير[2](IFRSs) .

لا يتم تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة من خلال الإفصاح عن تلك السياسات المستخدمة أو الملاحظات أو التفسيرات، بل لابد من اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لعكس تصحيح هذه السياسات من الناحية المحاسبية إضافة إلى الإفصاح عن كل ما يتعلقبهذه السياسات لإزالة أي غموض يمكن أن يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

يشير معيار IAS1في بعض الظروف النادرة، أن الإدارة قد تتوصل إلى أن الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRSs يكون مضللا إلى حد بعيد، بحيث يكون متعارضا مع أهداف القوائم المالية المنصوص عليها في إطار إعداد وعرض القوائم المالية، وفي هذه الحالة فيتطلب من المنشأة ما يلي:

. عدم تطبيق متطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRSs

. الإفصاح المفصل عن طبيعة وأسباب عدم تطبيق المعايير والآثار الناجمة عن ذلك.

. بيان المعالجة المحاسبية التي تم تطبيقها والتي تمثل خروجا عن معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

[1] منور أوسرير محمد مجبر، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "،معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي17و 18جانفي ،2010ص 25

[2] خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الد ،2007الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ،2008ص98

وهذا يعتبر إقرارا واضحا من قبل مجلس معايير المحاسبية الدولية IASB بإمكانية الخروج عن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ،وفي سبيل ذلك يجب تفعيل الإدارة لحكمها الشخصي بما يؤدي إلى تحقيق التمثيل الصادق والعرض العادل للمعلومات المالية الموثوقة والصحيحة.

2 - فرضية الاستمرارية:

تعتبر فرضية استمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يفترض بالمنشأة التي تعد القوائم المالية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSsأن تكون مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة، والتي تختلف بلا أدنى شك عن إعدادها وفق المفهوم التصفية الذي يستند على عدم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وبذلك فيجب على المنشأة تقييم مدى قدرتها على الاستمرار، والإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على الاستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الاستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الاستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس فرضية الاستمرارية، وفي هذه الحالة يتطلب معيار IAS1 إدراج مجموعة من الإفصاحات تتعلق بالظروف التي أدت إلى عدم قدرة المنشأة على الاستمرار[1].

3 - المحاسبة المستندة إلى أساس الاستحقاق:

من متطلبات المعيار IAS1أن تقوم المنشأة بإعداد قوائمها المالية على أساس الاستحقاق والذي يعترف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، ويتعلق أساس الاستحقاق بالاعتراف ببنود الميزانية وقائمة الدخل وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية (الأصول، الالتزامات، حقوق الملكية، الدخل، والمصروفات) استنادا إلى طرق الاعتراف التي يتضمنها الإطار، وبخصوص قائمة التدفقات النقدية فلا تعد على أساس الاستحقاق كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية.

4 - الاتساق أو الثبات:

يعني الاتساق :الثبات في استخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الاتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقر)ا معايير التقارير المالية الدولية IFRSsأو تقييم المخزون بأحد طرق التقييم التي تضمنها المعيار IAS2 المتعلق بالمخزون، أما فيما يتعلق بالقوائم المالية فالاتساق يرتبط بالعرض والتصنيف لبنود القوائم المالية من فترة لأخرى كشكل الميزانية، وأسلوب إعدادها، وكذلك شكل وإعداد قائمة الدخل، ويجب الثبات باستخدام ذات طريقة العرض والتصنيف إلا إذا كان التغير:

- مبررا بتغير الظروف

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص99

- متطلبا جديد المعايير التقارير المالية الدولية IFRSs.
- يؤدي إلى معلومات أكثر دقة وموثوقية.

و أهمية الاتساق تكمن في قابلية المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية للمقارنة، ولذلك فإذا تم تغيير أسلوب العرض والتصنيف فيجب إعادة عرض المعلومات المقارنة على الأسس الجديدة.

5 - أهمية النسبية و مستوى التجمع:

تعني الأهمية النسبية باعتبار بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصاريف إيرادية استنادا إلى أهميتها نسبة إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية[1].

6 - المقاصة:

تعني المقاصة إظهار بنود على أساس القيمة الصافية الناتجة عن طرحها من بعضها البعض، كإظهار صافي في الإيرادات بعد طرحها من المصروفات، وهذا يؤدي إلى الغموض وعدم الوضوح والبعد عن الشفافية، وينص المعيار IAS1على عدم جواز إجراء مقاصة بين بنود الأصول والالتزامات، أوبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كان ذلك مطلوبا أو جائزا بموجب معيار من معايير التقارير المالية الدولية IFRSs.

7 - المعلومات المقارنة:

تتعلق المعلومات المقارنة بالتزويد بمعلومات عن فترة أخرى، وذلك تطبيقا لخاصية قابلية المقارنة Comparabilityوالتي تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة بقوائم مالية لفترة أو فترات ماليةأخرى سابقة للمنشأة ذاتها ،أو مقارنة القوائم المالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية لأغراض الاستثمار أو التمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي وغير ذلك ،ولايمكن أن تكون القوائم المالية قابلة للمقارنة إلا إذا تم إعداده باستخدام ذات الأسس والمبادئ المحاسبية وفقا لمبدأ الثبات أو الاتساق، ومن أجل تسهيل عملية المقارنة للقوائم المالية التي تعود لنفس المنشأة فيتطلب المعيار الإفصاح عن معلومات مقارنة تتعلق بالفترة الماضية لكل ا لقيم التي تتضمنها القوائم المالية والملاحظات، إلا إذا تطلب معيار آخر غير ذلك.

يجب أن تتم المقارنة في ضوء اتساق وثبات أسلوب العرض والتصنيف بحيث إذا تغيرت القيم المقارنة أو أعيد تصنيفها، فيتطلب إدراج إفصاحات عما يلي:

- طبيعة عمليات إعادة التصنيف.

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص101

- قيمة كل بند أو فئة معينة من البنود التي تمت إعادة تصنيفها.
- أسباب إعادة التصنيف.

إذا كانت إعادة عرض المعلومات المقارنة غير عملية، فيجب الإفصاح عما يلي:

- أسباب عدم إعادة تصنيف البنود ذات العلاقة.
- طبيعة التعديلات التي تتم فيما لو تم إعادة تصنيف القيم ذات العلاقة.

ثالثا- الفرضيات الأساسية التي ينبني عليها إعداد القوائم المالية:

الفرضيات الرئيسية هي ما يتم إفتراضه عند إعداد القوائم المالية، حيث لا يمكن تصور إعداد قوائم مالية أن تتضمن معلومات مفيدة لأصحاب القرارات إلا إذا تم إعدادها وفقا لهذه الفرضيات ، وهما فرضيتان:

1. **المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق:**

ينبني إعداد القوائم المالية على فرضية مفادها إستخدام أساس الإستحقاق عند إعداد المنشأة لقوائمها المالية والذي يعني الإعتراف بالمصروفات بما في ذلك الخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها نقدا أو لم يتم وكذلك الإعتراف بالدخل بما في ذلك المكاسب التي يتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضه نقدا أو لم يتم، وتنعكس آثار إتباع أساس الإستحقاق على كل من الميزانية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، أماقائمة التدفقات النقدية فلا تعد وفقا لأساس الإستحقاق بل يتم إعدادها بإستخدام الأساس النقدي كونها تتضمن معلومات تتعلق بالتدفقات النقدية أو ما يطلق عليه البعض المركز النقدي للمنشأة، ويتعلق بفرضية المحاسبة المستندة إلى أساس الإستحقاق مبدأ مقابلة الدخل بالمصروفات التي تتعلق بالفترة المالية لتحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة حيث يتم الإعتراف بالمصروفات والدخل اللذين يخصان الفترة المالية وتسجيلها عند حدوثها وإثباتها في الدفاتر والسجلات المحاسبية، ولا يتوقف ذلك على حدوث نشاط نقدي يتعلق بالقبض أو الدفع النقدي[1].

2. **فرضية الاستمرارية:**

تعتبر فرضية إستمرارية المنشأة من أهم الفرضيات التي يتم التعامل معها حيث يتم إفتراض أن المنشأة التي تعتمد على القوائم المالية إستنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs مستمرة إلى أجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور، حيث تعتمد المنشأة على هذه الفرضية في إعداد القوائم المالية للمنشأة في نهاية كل فترة مالية إستنادا إلى مفهوم الدورية Periodicityوبذلك فيجب الإفصاح عن أي أمور تتعلق بعدم قدرة المنشأة على إستمرار من خلال الملاحظات، وكذلك عن الظروف والأسباب التي تجعل المنشأة غير قادرة على الإستمرار، وإذا تبين للإدارة أن المنشأة غير قادرة على الإستمرار فيجب عدم إعداد القوائم المالية على أساس

[1] خالد جمال الجعارات، مرجع سابق، ص ص48-102

الإستمرارية التي تعد على أسس قياس منها التكلفة التاريخية، ولاكن يجب الإستغناء عن بديل القياس هذا لصالح بديل القيمة السوقية.

يرتبط بفرضية الإستمرارية مجموعة من الإعتبارات والمبادئ التي لا تكون كذلك عند إفتراضالتصفية،كون المنشأة ما ولدت لتموت وتصفى بل لتستمر إلى عمر غير محدود،كتجاهل الأسعار السوقية للأصول غير المتداولة حيثأنها لم يتم إقتناءها لأغراض بيعها، وهذه إستنادا إلى فرضية الإستمرارية أما عند إفتراض تصفية المنشأة فيجب الأخذ بالأسعار السوقية لمثل هذه الأصول.

المبحث الثاني: علاقة التدقيق المحاسبي بجودة معلومات القوائم المالية

المطلب الاول: جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وخصائصها

1. **مفهوم جودة المعلومات المحاسبية:**

الجودة كمصطلح يقصدبها طبيعة الشيء ودرجة صلاحيته، وكما عرفت الجودة بأنها ترتبط ببرنامج يتضمن التشديد على المخرجات النهائية لنظام المعلومات المحاسبية عن طريق الحد من العيوب في الأداء ووضع الشيء المراد تحقيقه إستنادا إلى الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، كذلك المسؤولين عن القوائم المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية لأهدافها ومن أهم الصفات التي أقرتها دراسة (asobat) لتقييم مدى جودة المعلومات المحاسبية هي: الملائمة القابلية للتحقيق التحرر من التحيز القابلية للقياس الكمي[1].

كما تعرف الجودة هي مدى قدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ، ومدى ملائمة المعلومات للهدف من الحصول عليها، فالجودة هي الوجه الشفاف للتقارير والقوائم المالية والذي يعكس طبيعة المنظمة[2].

2. **خصائص جودة المعلومات المحاسبية:**

يمكن تحديد الخصائص على النحو التالي[3]:

أ. **الملائمة** :يمكن تحقيق الملائمة من خلال تحقيق التأثير المباشر لاستخدام المعلومات على اتخاذ القرار، ويمكن وصف المعلومات بالملائمة إذا كان القرار المتخذ على أساس يكون أكثر رشدا من القرار المتخذ بدونها وتستند الملائمة على ثلاث دعائم هي:

- التوقيت المعلومة:يقصد بذلك أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الطلب وقبل أن تفقد قيمتها.

[1] رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن، 2006،ص

[2] مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد2، المجلة رقم46 ،يوليو2009 ص27.

- التغذية العكسية:يقصد بذلك قدرة المعلومات على التقويم والتصحيح أي يجب أن تكون صالحة للاستخدام في تقييم الأعمال التاريخية.

القدرة على التنبؤ:يقصد بذلك أن تكون المعلومات صالحة ومفيدة عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل.

ب. الثقة في المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها

تتحقق الثقة بخلو المعلومات المستخدمة من الأخطاء الجوهرية والهامة وأنها غير متحيزة في عرض الحقائق أو الظواهر والأنشطة الاقتصادية، أي أنها تمثل بصدق الموضوع الذي تتناوله وبما يجعلها صالحة للاستخدام.

ت. القابلة للمقارنة

يقصد بذلك قابلية المعلومات المحاسبية لإجراء المقارنات بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن عام لأخر من جهة أخرى، حتى يمكن الحكم من خلال تلك المقارنات على أهمية ماحققه تجاه الأخر أو من سنة لأخرى.

ث. الثبات النسبي من فترة زمنية لأخرى

يقصد بذلك الثبات في القياس وعرض المعلومات المحاسبية من فترة زمنية لأخرى، بما يمكن من إتمام عملية المقارنة بكفاءة وفعالية، ولا يعني ذلك الثبات في إتباع طريقة أو سياسة معنية.

المطلب الثاني: مساهمة التدقيق في تحسين جودة القوائم المالية

1. **أهمية تدقيق القوائم المالية** :باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظراً لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين[1].

يكمن دور التدقيق المحاسبي في ما يلي:

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

[1] مجدي محمد سامي، مرجع سابق، ص30.

2. دور التدقيق في تحسين جودة المعلومة المحاسبية:

يساهم التدقيق في تحسين المعلومات المحاسبية وذلك من خلال[1]:

- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء
- يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية يمكن الاعتماد عليها في اتحاد القرار.
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.
- يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دوراً هاما ورئيساً خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقبل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظراً لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعملها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.
- يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

3. **علاقة أبعاد التدقيق المحاسبي (الفحص، التحقيق، التقرير) بجودة معلومات القوائم المالية :**

يرتبط تحليل دور المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم المالية بتحليل دور كل من:

1 - **الفحص المحاسبي :**هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها، أي فحص القياس المحاسبي هو القياس الكمي والنقدي للأحداث الاقتصادية الخاصة بنشاط المؤسسة فهو الإلية لتقييم المعايير والطرق والبيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى وتتمثل هذه المعايير في العناصر التالية [2]: ملائمة المعلومات، قابلية الفحص، عدم التحيز في التسجيل، قابلية القياس الكمي.

2 - **التحقيق المحاسبي :**إمكانية الحكم على مدى صلاحية القوائم المالية(الملائمة الحياد)كتعبير سليم لنتائج الأعمال خلال فترة معينة[3].

3 - **التقرير(الإبلاغ):**بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتها بتقرير مكتوب يقدم لمستخدمي القوائم المالية فعملية التحقيق تقودنا إلى معرفة مدى شفافية وموضوعية القوائم المالية.

---

[1] زلاسي رياض، إسهامات حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، لنيل شهادة ماجيستر، قسم علوم إقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية العلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ،2010/2009،ص44.

[2] رأفت سلامة محمود وأخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، ،2011، ص 21

[3] عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وأخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص 316

المطلب الثالث: مقاييس مستوى جودة وموثوقية القوائم المالية من خلال تقارير مدقق الحسابات:

يعتبر تقرير مدقق الحسابات عن القوائم المالية السنوية بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق وأداة أو وسيلة الاتصال والتي يمكن من خلالها أن يقوم المدقق بتوصيل نتائج فحصه وتقييمه للأدلة والقرائن ورأيه الفني والقرائن ورأيه الفني المحايد عن صحة وسلامة عرض القوائم المالية للمركز المالي في نهاية السنة ونتائج الأعمال.

بالإضافة إلى أنه يتعين على المدقق التطرق إلى مجموعة من العناصر أو الضوابط لمحتوى التقرير على غرار الاعتماد على المبادئ المحاسبية في إعداد القوائم المالية ، الالتزام والثبات في تطبيقها ، بالإضافة إلى تأكيده على احتواء القوائم المالية على كافة المعلومات الجوهرية من عدمه يمكن لتقرير مدقق الحسابات أن يأخذ عدة صور تختلف فيما بينها باختلاف رأيه المرهون بدوره بمحتوى القوائم المالية ، يمكن توضيح أنواع التقارير التي يعدها المدقق في الشكل التالي:

الخلاصة:

على ضوء ما تقدم في هذا الفصل نستنتج أن القوائم المالية لها دور كبير في توفير المعلومات حول المركز المالي والأداء والتغيرات للمؤسسة،كما أنها مفيدة للمستخدمين المتنوعين في صنع القرارات الإقتصادية، إضافة إلى أنها تغطي كافة إحتياجات هؤلاء المستخدمين وبأقل تكلفة ممكنة.

مما يستلزم على مدقق الحسابات إبداء رأي فني محايد بإعتباره متخصصا ونزيها متمثلا في تقرير، مع ضرورة إيصال هذا الأخير إلى مستخدمي المعلومات الأمر الذي يترتب عنه تحقيق جودة القوائم المالية من جهة والمساعدة على إتخاذ القرارات من جهة أخرى.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية بمكتب محافظ الحسابات

تمهيد

سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى مكتب محل الدراسة والمتمثل في مكتب محافظ الحسابات من خلال تعريفه، وتقديم هيكله التنظيمي، والخدمات التي يقوم بها

المطلب الأول: تقديم المكتب محل الدراسة الميدانية

إن مكتب محافظ الحسابات محل الدراسة الميدانية متواجد شارع رقم 14بن قادة طيب ولاية مستغانم وقد زاول نشاطه سنة 2010 ويتمتع صاحبه بالاعتماد التالي:

- محافظ حسابات ومحاسب معتمد وفقا للقانون رقم **08/91** المؤرخ في 2004/06/22 الصادر عن المصف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين بالجزائر، يقوم بتسديد مبلغ الاشتراك السنوي المقدر ب: **12000.00دج** لدى الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات وهنا يصبح مسجلا في جدول الغرفة الوطنية.

يتميز المكتب بالجدية والانضباط والالتزام في الخدمات التي قدمها ويقدمها لزبائنه هي ذات جودة عالية كما قام صاحب المكتب بالتربص الميداني لدى رئيس المصف الوطني للخبراء المحاسبين وفيما يلي نبين تقديم الهيكل التنظيمي لمكتب محافظ الحسابات:

الشكل رقم 02: مخطط مكتب محافظ الحسابات.

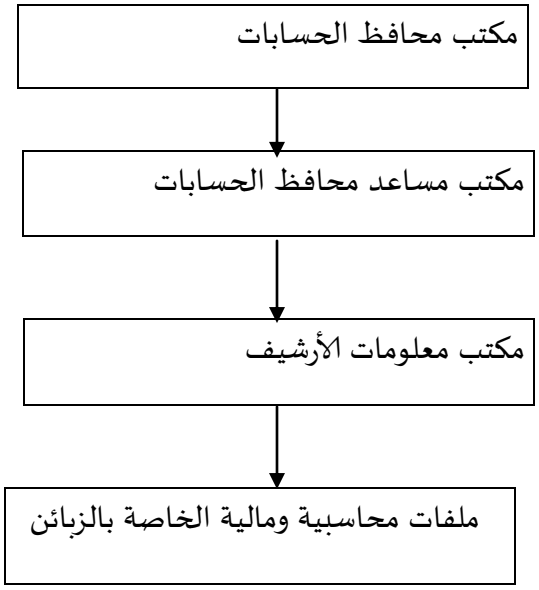

المصدر:من إعداد الطالبة

المطلب الثاني:الخدمات التي يقوم بها المكتب

إن المكتب ينشط في ميدان المحاسبي والمالي بحيث يقوم:

- ✓ إن مكتب المحاسبة مجهز بوسائل الإعلام الآلي، حواسيب مزودة ببرنامج للمحاسبة (logiciel de Comptabilité) برامج أخرى مثل (Execl.Word)ويمكن لبرنامج المحاسبة أن يضم عد ملفات، ما يسمح بمسك محاسبة عدة أشخاص طبعيين كالمحامي، والصيدلي، وأشخاص معنويين كمؤسسات، قد يكون ملف الزبون مقاول أشغال عمومية، مؤسسة نقل، مصنع إنتاجي، تاجر جملة، والتصريحات الجبائية الشهرية، وإعداد الميزانيات الختامية والقوائم المالية.
- ✓ كما يقوم بعملية المراقبة القانونية المستقلة، وذلك بالإدلاء بشهادته على صحة الحسابات السنوية والتحقق من المعلومات المعطاة في تقرير مجلس الادارة الخاص بالتسيير وذلك دون التدخل في التسيير.

المطلب الثالث: تعريف الشركة

"، x وضع محافظ الحسابات تحت تصرفنا الملف الخاص بشركة ذات مسؤولية محدودة

تم تأسيسها في: 2003/11/10، يبلغ رأس مالها: **90.000.000 دج** ، منذ 2010/03/4، حسب العقد القانوني تتكون من شريكين كل ساهم بمبلغ معين.

- ✓ **مهمة محافظ الحسابات**

يتمتع محافظ الحسابات بالاستقلالية التامة داخل الشركة، حيث يمارس نشاطه تحت سلطته، بعد اتفاق مجلس الإدارة على تعيينه، يقوم المجلس بإرسال رسالة طلب تعين محافظ الحسابات، لاقتراح عليه عمل محافظ الحسابات لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وينتظر منه القبول؛

بعدها يقوم محافظ الحسابات بالرد عل الرسالة إما بالقبول أو الرفض، وفي حالة القبول لا يستطيع التوقف أو الانسحاب من العمل قبل 3 سنوات، إلا إذا حدث شيء مفاجئ أو عائق يعيق مهمته؛

المطلب الرابع: إعداد تقرير محافظ الحسابات

مرحوم محمد علاء الدين
محافظ حسابات
رقم 14 طريق بن قادة طيب
مستغانم
الهاتف/ الفاكس: 045.42.75.57
إلى السيد المدير
الشركة ذات مسؤولية محدودة"x"
سيدي عثمان صيادة

الموضوع: تقرير علم لمحافظ الحسابات

سادة:

نتشرف بأن نرسل لك التقرير العام عن محافظة الحسابات، في فترة 2014/01/01 إلى 2014/12/31؛
تم تنفيذ ضوابطنا وفقا للقواعد والإجراءات العادية المتعلقة بمعايير التقرير؛
تم تخطيط ملف المراقبة لدينا في بعض الأحيان من خلال صيغة المسح، وأحيانا عن طريق العينة؛
ولهذا الغرض نود أن نشير بأننا تحت تصرفكم الكامل لأية معلومات التي يمكنكم أن تسأل على محتوى هذا التقرير العام؛
تقبلوا، السادة، تعبير عن التزامنا كامل الاعتبار.

أعددت في: 2015/06/13

محافظ الحسابات

2 _ عرض الشركة:
التسمية:
"، تقع مقابل سوق الجملة سيدي عثمان صيادة مستغانم،X الشركة تسمى شركة ذات مسؤولية محدودة" لرأسمال اجتماعي، قدره 90.000.00 دج.
النظام الأساسي:
- ✓ عقد التوثيق من 2003/11/10

، لرأس مال اجتماعي ب: 10.000.00 دج."X"إنشاء الشركة ذ م م

- ✓ عقد التوثيق من 2008/02/13

تعديل الموضوع الاجتماعي

- ✓ عقد التوثيق من 2010/03/04

زيادة في رأس المال الاجتماعي إلى 90.000.000 دج، تعديل الموضوع الاجتماعي.

رأس المال الاجتماعي

رأس المال الاجتماعي لشركة ذ م م يتم تقييمه ب: 90.000.000 دج، مكون من 488.000 حصة اجتماعية بمبلغ 1000دج للوحدة، موزعة على المساهمين كما هو مفصل:

أسماء المساهمين	عدد الحصص الاجتماعية	القيمة الاسمية "دج"	رأس المال الاجتماعي " دج"
المساهم A	79.000	1000	**79.000.000**
المساهم B	11000	1000	**11.000.000**
المجموع	**90.000**	**1000**	**90.000.000**

عنوان المقر الاجتماعي:

مقابل سوق الجملة سيدي عثمان صيادة مستغانم

3_ تقرير المصادقة على حسابات الشركة

1.3) _ تحليل الحركات الرئيسية المحاسبية والمالية

1.1.3) _ البيانات المحاسبية والمالية للهياكل الأساسية للشركة

2.1.3) _عملية تدقيق الشركة

3.1.3) _الملاحظات المستنتجة

2.3) _ المصادقة على حسابات الاجتماعية للسنة المالية 2014

1.3) _تحليل الحركات الرئيسية المحاسبية والمالية للسنة المالية 2014

1.1.3) _ البيانات المحاسبية والمالية للهياكل الأساسية للشركة

البيانات المحاسبية والمالية للهياكل الأساسية للشركة ذم م ، توقفت في 2014/12/31، بشكل تخطيطي على النحو التالي:

- **الميزانية المحاسبية**

الميزانية المحاسبية لسجلات الشركة، تسجل في أصولها وخصومها في المعلومات أدناه :

أصول = خصوم = 838.307.269,00 دج

- **نتيجة السنة المالية**

تكون النتيجة الجبائية للسنة المالية مساوية للنتيجة العادية قبل الضرائب للسنة المالية كما يلي:

النتيجة العادية قبل الضرائب = 24.878.889,00

- **النتيجة الصافية للسنة المالية**

بعد خصم الضريبة على أرباح الشركات التي تبلغ 6.346.090,00 دج، النتيجة العادية قبل الضرائب للسنة المالية المقدرة ب: 24.878.889,00 دج، النتيجة المحاسبية للسنة المالية يقدر ب: 18.532.799,00 دج.

2.1.3) _عملية تدقيق الشركة

"، في الفترة 2014/12/31، على النحو التالي: X تتم عملية مراقبة حسابات الشركة ذم م "

- تحديث الملف الدائم
- فتح ملف العمل الخاص بالسنة المالية

في نهاية العمل، للتحقق الذي يغطي جميع البيانات المالية لملف العمل الذي تم فتحه، من الضروري تقديم ملاحظات مختلفة سواء في الشكل أو المضمون.

3.1.3) _الملاحظات التي المستنتجة

- ملاحظات على الشكل

1_ التنظيم وجهاز الرقابة الداخلي:

تجدر الإشارة إلى أنه من أجل تحسين إدارة الشركة، يجب على الإدارة اعتماد دليل الإجراءات التسيير لتعزيز نظام الرقابة الداخلية؛

إجراءات التسيير يجب أن تستند إلى خطة الحسابات الداخلية بالطريقة التي تعمل بها الحسابات وكذلك دليل ومبادئ المحاسبة وفق للنظام المحاسبي والمالي.

- ملاحظات على المضمون

هذه المرحلة، فإننا نقدم لكم البيانات أدناه، حسب البند الرئيسي في الميزانية وجدول حساب النتائج، وفق للإطار المحاسبي المنصوص عليه في أحكام المرسوم في 2008/07/26، المتعلق بتطبيق قانون 11/07، بشأن نظام المحاسبة المالية.

- ✓ **كتلة الأموال الخاصة**

إن حقوق المساهمين المدرجة في الميزانية لشركة ذم م ، مغلقة في 2014/12/31، مفصلة على النحو التالي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ	الرصيد
101000	رأس المال الصادر	90.000.000,00	رصيد دائن
106100	احتياطي قانوني	3.102.994,57	رصيد دائن
112000	ترحيل من جديد	58.956.907,08	رصيد دائن
120000	النتيجة الصافية للسنة	18.532.799,00	رصيد دائن
المجموع		170.592.701,65	رصيد دائن

وتظهر دراستنا وتحليل هذه الحسابات، من جانبنا الملاحظات التالي:

- ❖ الحساب (101500)، مساهمات الشركاء

يجب أن تكون مفصلة في العديد الحسابات الفرعية، وفقا لمساهمة كل شريك، على النحو المنصوص عليه في النظام الأساسي للشركة.

✓ **كتلة الأصول غير الجارية**

كتلة غير الأصول الجارية لشركة ذ م م، يتم تخطيطها 2014/12/31، على النحو التالي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ	الإهتلاك	القيمة الصافية
204000	برمجيات الإعلام الآلي	125.000,00	125.000,00	_
211000	MSBأراضي	716.9840,60	_	7.169.840,60
21101	MASRAأراضي	10.560.000,00	_	10.560.000,00
213100	MSBبناءات	428.325.548,38	181.460.504,49	246.865.043,79
213200	MASRAبناءات	185.965.927,33	37.447.337,25	148.518.590,08
215100	معدات وأدوات	245.557.884,50	224.469.554,86	21.088.329,64
188200	معدات النقل	28.918.302,22	28.918.302,24	_ 0,02
188300	معدات مكتب	5.126.840,24	4.461.805,13	565.035,11
218400	التهيئة والتركيب	462.730,00	314.882,50	147.847,50
218500	مرافق اجتماعية	2.033.640,60	1.347.406,22	686.234,38
221000	أراضي ممنوح امتيازها	7.244.815,50	_	7.244.815,50
232001	MASRAالتثبيتات الجاري إنجازها	91.885.919,36	_	91.885.319,36
238100	التسبيقات والحسابات عن طلبيات التثبيتات	7.244.815,50	_	7.244.815,50
261000	سندات الفروع المنتسبة	27.280.162,20	_	27.280.162,20
27510	الضمانات المدفوعة	1.640.089,04	_	1.640.089,04
138000	المنتجات والأعباء الأخرى المؤجلة	9.756.934,05	_	9.756.934,05
المجموع .		1.059.297.849,52	478.544.792,79	580.753.056,73

دراسة وتحليل حسابات مختلفة من الأصول غير الجارية تكشف من جانبنا ملاحظات التالية:

❖ **عمليات الجرد**

في نهاية كل سنة مالية تضع الشركات جرد شامل ومفصل للتثبيتات العينية، ويجب الاحتفاظ بملفها باستمرار،

سيحدد الجرد وجهة الأصول التي تمتلكها الشركة،فضلا عن تلك المملوكة بشكل قانوني وتستغلها الشركات الأخرى في المجموعة.

✓ **كتلة المخزونات**

كتلة المخزون التي تظهر في الميزانية مغلقة عند 2014/12/31 مفصلة على النحو التالي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ (دج)
310000	مخزونات المواد الأولية الخام	5.367.129,00
310001	المخزون المحسن	1.337.944,56
31002	مخزون الخيوط	9.300,00
326001	تغليفات أكياس 50 كلغ	872.859,45
326002	تغليفات أكياس 25 كلغ	145.212,14
326003	تغليفات أكياس 01 كلغ	151829,60
326004	تغليفات أكياس 10 كلغ	712.404,00
326005	تغليفات	5.400311,82
المجموع		13.996.990,77

مرة أخرى، نود نشير بأن الكيان في التزام ب:

- تحديد طريقة جرد المخزون المعتمدة بين الطريقتين المعتمدتين التي يتيحها النظام المحاسبي والمالي (الجرد الدائم، الجرد المتناوب).

(FIFO/ CMP)_ تحديد طريقة رصد تدفقات المخزون

- تحديد طريقة إجراءات لمعالجة الفروق في المخزون.

كتلة المستحقات والوظائف المماثلة

يتم بيان الذمم المدينة والاستخدامات، الظاهرة في الميزانية لشركة ذ م م، المغلقة عند 2014/12/31، على النحو التالي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ
41100	الزبائن	20.723.867,00
409121	موردون مدينون309/137	505.452,08
409130	التسبيقات والمدفوعات على الحساب مخزون	113.700,60
409160	التسبيقات والمدفوعات على الحساب خدمات	309.137,24
409400	التسبيقات والمدفوعات	1.750.000,00
455200	MSB àGISB شركاء الحسابات	67.032.999,09
455210	"Bشركاء الحسابات "	19.800.000,00
445220	شركات الحسابات الجارية	124.000.000,00
467700	حسابات أخرى دائنة	200.000,00
455660	رسم قيمة مضافة قابلة للخصم على السلع _ خدمات	8.181793,42
المجموع		242.616.949,43

إن عمليات المراقبة على مستوى هذا لعنوان تكشف من جانبن الملاحظات التالية:

- تسوية رصيد حساب الرسم على القيمة المضافة سلع/ خدمات حساب " 445660"، مع آخر عائد ضريبي "، للسنة المالية 2014. G50"
- من لضروري أن نذكر بالتفصيل حساب 455" الحساب الجاري للشركاء" المعروض في 2014/12/31، رصيد مدين، في العديد من الحسابات الفرعية اعتمادا على مساهمة كل شريك، كما هو منصوص عليه في النظام لأساسي للشركة.

5 _ النقدية

الأموال المتاحة في 2014/12/31، تعكس رصيد مدين، الذي يبلغ 940.271,00 دج، مفصل على النحو التالي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ
512200	BNA 1حساب البنك	78.770,86
512201	BNA 2حساب البنك	549.586,15
542046	الصندوق	344.904,78
542000	اعتمادات البنك	_ 32.990,93
المجموع		**940.271,00**

إن عمليات مراقبة على مستوى هذا العنوان تكشف لنا عن الملاحظات التالية:

_ يجب تحديث بيانات التسوية المصرفية

_ في نهاية السنة المالية لابد من توقيف الصندوق، ووضع محضر وبيان الخروج النقدي.

6 _ الخصوم الجارية

إن الخصوم الجارية للشركة ذ م م، يلاحظ في 2014/12/31، رصيد دائن، مفصل كما يلي:

رقم الحساب	التسمية	المبالغ
401300	موردو المخزونات	22.482.041,25
401600	موردو الخدمات	44.659.609,45
404000	موردو التثبيتات	88.291.475,37
408300	موردو الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها/ مخزونات	864.082,70
408600	موردو الفواتير التي لم تصل إلى أصحابها/ خدمات	12.805.909,78
444	الضرائب	7.859.436,00
	ديون أخرى	214.164.445,00
512100	BEA 1بنك	50.605.465,10
512200	BEA 2بنك	1.782.102,09
519000	المساهمات المصرفية	224.200.000,00

الضوابط التي تتم على مستوى هذا العنوان لا تكشف من جانبنا عن أي ملاحظات مهمة.

2.3) _ المصادقة على حسابات الاجتماعي للسنة المالية 2014

عبد التحقيقات ومراقبة المؤسسة والاشراف على القوائم المالية للسنة المالية 2014، من طرف محافظة الحسابات، التي تتم وفق للعناية الواجبة العادية أي مطابقة للقانون، وفي عض الأحيان طريقة منهجية، وأحيانا على شكل العينات، استثناء الملاحظات والتحفظات المذكورة أعلاه، لا تتضمن طابع اقصاء، يمكننا في رأينا أن نستنتج أن حسابات شركة ذ م م، توقفت في 2014/12/31، وأن مجموع الأصول يساوي مجموع الخصوم عند مبلغ: **838.307.269,00دج** ، صادقة ومنظمة وأعطت صورة صادقة عن وضعية الشركة.

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

4_ التحقيقات الخاصة

1.4) _تقرير خاص عن إجراءات الرقاة الداخلية (الفصل 07)، توقفت في 2013/06/24، تحديد معايير تقارير محافظ الحسابات

2.4) _ تقرير خاص على المبلغ الإجمالي لأعلى 05 أجور

3.4) _ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين

4.4) _ تقرير خاص شأن التحقق من صدق المعلومات الواردة في تقرير التسيير

5.4) _ معيار خاص حول تطور نتيجة 05 سنوات الأخيرة للسنة المالية

6.4) _ تقرير خاص على صافي أصول الشركة (المادة 589 من القانون التجاري).

1.4) _تقرير خاص عن إجراءات الرقاة الداخلية (الفصل 07)، توقفت في 2013/06/24، تحديد معايير تقارير محافظ الحسابات

الشركة لم تقدم لنا أي تقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية ومن ذلك لا يمكن التعبير عن رأينا فيه.

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

2.4) _ تقرير خاص على المبلغ الإجمالي لأعلى 05 أجور

وفيما يتعلق الأجور المخصصة لأفضل 05 أجور في الشركة، لم يقدموا لنا أي وثيقة يمكننا التعبير عن رأينا بشأنها.

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

3.4) _ تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين

أما النسبة للتقرير الخاص حول المزايا الخاصة الممنوحة للمستخدمين، فإن الشركة لم تقدم لنا أي وثيقة يمكننا التعبير عن الرأي عنها

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

4.4) _ تقرير خاص شأن التحقق من صدق المعلومات الواردة في تقرير التسيير

محتوى تقرير التسيير في رأينا، وضع حالة الشركة د م م ونشاطها في الفترة 2014/01/01 إلى 2014/12/31، كما يظهر في القوائم المالية المنتهية في 2014/12/31

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

5.4) _ معيار خاص حول تطور نتيجة 05 سنوات الأخيرة للسنة المالية

نتشرف أن نلفت انتباهكم إلى نتائج شركة ذات مسؤولية محدودة، خلال 05 سنوات الماضية

التسمية	السنة المالية	المبالغ
النتيجة الصافية	2010	
النتيجة الصافية	2011	
النتيجة الصافية	2012	7.090.262,00
النتيجة الصافية	2013	12.132.602,00
النتيجة الصافية	2014	18.532.799,00

أعدت في: 2015/05/26

محافظ الحسابات

6.4) _ تقرير خاص على صافي أصول الشركة (المادة 589 من القانون التجاري).

وفقا للمادة " 589" من القانون التجاري، فإن أصول الشركة ذ م م يقدم في 2014/12/31 رصيد إيجابي من التالي:

الأصول الصافية = 170.592.701,00 + دج

الخلاصة

لقد خصص هذا الفصل للجانب التطبيقي من دراستنا , وكان الهدف من تطبيق ما تم التوصل له في الجانب النضري واختبار مدى تطابق مع الواقع العملي , وصحة فرضيات الدراسة التي تم وضعها .

ويمكن تلخيص اهم النتائج المتوصل لها في هذا الفصل كالتالي :

- جودة التدقيق المحاسبي من جودة القوائم المالية؛
- يعمل التدقيق المحاسبي على زيادة القدرة على توصيل المعلومات المحاسبية وهذا من خلال إعداد تقرير نهائي للمحافظ واللذي يحتوي على معلومات تتضمنها القوائم المالية والذي تستخدم في عملية اتخاذ القرارات سواء الأطراف الداخلية او الخارجية للمؤسسة .

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية و يعتب موضوع التدقيق المحاسبي من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين و المهنيين في مجال تدقيق الحسابات و التحليل المالي حيث أن القوائم المالية جاءت خدمة لاحتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة و تقييم نشاطها ،و تمثل القوائم المالية الصورة الحقيقية للمؤسسة .

من خلال معالجة إشكالية البحث التي تدور حول مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ، تم التوصل إلى أن التدقيق المحاسبي له دور في زيادة بموثوقية و مصداقية المعلومة المحاسبية و هذا ما توفره مختلف أعمال التدقيق سواء الداخلي أو الخارجي ،غير ان التدقيق الخارجي للحسابات يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية في المؤسسات الاقتصادية في ظل تمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية و الحياد في الرأي .

للإلمام بحيثيات الموضوع الذي تم تناوله من خلال ثلاث فصول ،فصلين نظريين و فصل تطبيقي وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة ، بالشكل التالي:

اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى : و التي تنص على توفر القوائم المالية معلومات محاسبة يمكن الاعتماد عليها في إعداد تقارير محافظ الحسابات، وقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال تحليل تقارير مدقق الحسابات الخارجي فوجدنا أن مدقق الحسابات قدم رأي فني محايد من خلال دراسة و تدقيق جميع القوائم المالية ،وفي الأخيرة تم التوصل إلى إثبات الفرضية حيث استنتجنا أنه يمكن الاعتماد على محتوى القوائم المالية في إعداد تقارير مدقق الحسابات الخارجي.

الفرضية الثانية :و التي تنص على " التدقيق و تحليل القوائم المالية يساعد على اتخاذ قرارات اقتصادية تم التوصل لإثباتها وذلك بعد القيام بتدقيق و تحليل عناصر القوائم المالية.

الفرضية الثالثة : و التي تنص على أن " التدقيق المحاسبي الخارجي يساهم في تحسين نوعية المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية " تم التوصل لإثباتها من خلال دراسة و تحليل حسابات القوائم المالية للشركة .

نتائج الدراسة

1. يساعد التدقيق و التحليل لمعلومات القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية.
2. فعالية التدقيق المحاسبي في اكتشاف أخطاء في القوائم و حالات التلاعب و الغش
3. للتدقيق المحاسبي دور هام في مصداقية و موثوقية المعلومات في القوائم المالية.

4. تتفق المفاهيم المالية و المحاسبية على فعالية التدقيق المحاسبي في تحسين جودة معلومات القوائم
5. ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف مدقق الحسابات الخارجي للأخطاء والمخالفات التي توجد بالقوائم المالية و التقرير عنها.

التوصيات

بعد تناول موضوع التدقيق المحاسبي و دوره في تحسين جودة القائم المالية الذي يعتبر من أهم المواضيع الهامة ، سواء في الجانب النظري او التطبيقي من هذا البحث ، وبعد استخلاص نتائج البحث و إثبات صحة الفرضيات يمكن اقتراح جملة من التوصيات:

1. إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات و الاخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة .
2. أن تقرير محافظ الحسابات في نهاية السنة المالية لا يكفي لاكتشاف كل الأخطاء و مواطن الضعف ، فعليه يجب على مدير الشركة أن يبرمج و يضع في القريب العاجل مدقق داخلي على مستوى الشركة حتى يقلل من فرص التلاعب.
3. يجب توسيع مسؤولية محافظ الحسابات الخاصة باكتشاف الغش ، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في آرائهم عن مصداقية و عدالة هذه القوائم في التعبير عن المراكز المالي للمؤسسة الاقتصادية و نتائج أعمالهم.
4. ضرورة الاهتمام بالتوصيات و الاقتراحات التي تتدرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين.

آفاق الدراسة:

إن موضوع التدقيق المحاسبي يبقى مفتوحا لدراسات أخرى يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

1 - أهمية التدقيق المحاسبي في صنع القرارات.

2 - دور التدقيق المحاسبي في حوكمة الشركات.

3 - دور التدقيق المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية.

قائمة المصادر و المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب باللغة العربية:

1-أمين السيد أحمد لطفي ، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية ، الطبعة الأولى ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، .2008

2-الجعارات خالد جمال، معايير التقارير المالية الدولية ،2007الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2008

3-القاضي حسين، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، .2000

4-الشيرازي عباس مهدي ، نظرية المحاسبة، الطبعة الأولى، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1990.

5-جمعة أحمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات ، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، .2000

6-جمعة أحمد حلمي، المدخل إلى التدقيق الحديث، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن،.2005

7-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات –الناحية النظرية، الطبعة الثانية ، دار وائل لنشر والتوزيع ، عمان، الأردن ، .2004

8-خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر و الطباعة، عمان، الأردن، 1999.

9-رأفت سلامة محمود وأخرون، علم تدقيق الحسابات، دار المسير، عمان، الأردن، .2011

10-رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، الأردن،.2006

11-عبد الفتاح الصحن وأحمد عبيد وأخرون، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

12-عبد الوهاب نصر علي، خدمات مراقب الحسابات لسوق المال، الدار الجامعية ، الإسكندرية، مصر.

13. متولي محمد الجمل، عبد المنعم محمود، المراجعة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، .1973

14-محمد التهامي طواهر و مسعود صديقي، المراجعة والتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، .2003

15-محمد الفيومي وعوض لبيب، أصول المراجعة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، .1998

16-محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية،

الجزائر، .2005

17-محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء للتجليد الفني، الإسكندرية، مصر، .2009

18-محمد مطر، مبادئ المحاسبة المالية، الطبعة الرابعة، دار وائل، عمان، الأردن.

19-محمود السيد الناغي، المراجعة)إطار النظرية والممارسة(، الجزء الثاني، مكتبة الجلاء الجديدة للنشر، المنصورة

، مصر، .1992

20-منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، .2003

21-مؤيد محمد الفضل، المحاسبة الإدارية، دار المسير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008

22-وليم توماس و امرسون هنكي، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، دار المريخ للنشر، السعودية، . 1997

ثانيا: الرسائل والأطروحات العلمية

1-أحمد حلمي جمعة، المدخل السلوكي كأداة لتحسين الحكم الشخصي للمحاسب عند إعداد القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس،مصر، .1995

2-محمود السيد الناغي، الاتجاهات السلوكية ودورها في تطوير عملية الرقابة على الحسابات ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية التجارة، جامعة المنصورة،1976 .

3. مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، رسالة لنيل شهادة ماجيستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2007-2008.

4-صلاح حواس، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، الجزائر، 2008.

5-صلاح ربيعة، المراجعة الداخلية بين النظرية والتطبيق، رسالة لنيل شهادة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،.2004

6-سليم عباس، الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للبنوك التجارية، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية والعلوم التسيير، رسالة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، . 2014

7-شعباني لطفي، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهمتها في تحسين تسيير المؤسسة، رسالة لنيل شهادة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، .2004

ثالثا: القوانين الرسمية

1-الجريدة الرسمية ، القانون رقم 07-11المتضمن النظام المحاسبي المالي، المواد ،26-27-28-29العدد،74 الجزائر، صادرة بتاريخ 25نوفمبر.2007

2-المواد من 65إلى ،70القانون رقم 10-01المؤرخ في 29جوان 2010والمتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحافظ المعتمد، الجريد الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد ،42الموافق ل 11جويلية 2010.

3-المادة 715مكرر ،06المرسوم التشريعي 93-08المؤرخ في 25أفريل ،1993القانون التجاري الجزائري.

رابعا: المداخلات والمقالات

1-أحمد مخلوف ، مداخلة بعنوان ، دور معايير الإبلاغ المالي في توحيد النظام المحاسبي العالمي وإيجاد لغة محاسبية

مشتركة، ملتقى دولي حول الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب البليدة، 13-15أكتوبر.

2. إبراهيم شحاته خاطر ، نموذج مقترح لزيادة فعالية المراجعة في ترشيد مستخدمي المعلومات من خلال نظرية الاتصال، الة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة العدد1991. ،4

3-حامد عبد المعطي شعبان، تحليل مخاطر الإنفاق الاستثماري والمعالجات المحاسبية المقترحة لمواجهتها، المجلة العربية للإدارة، العدد2 1989.

4-خديجة لدرع، ليلى عبد الرحيم، مداخلة بعنوان، قائمة المركز المالي في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد , LAS1ملتقى وطني تحت عنوان معايير المحاسبة الدولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي سوق أهراس، يومي 25و 26ماي2010.

5-مجدي محمد سامي، دور لجان المراجعة في حوكمت الشركات وأثرها في جودة القوائم المالية، مجلة جامعة الإسكندرية، العدد ،المجلة رقم 46 ،يوليو . 2009

6-منور أوسرير محمد مجبر ، مداخلة بعنوان أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في ظل المعايير المحاسبة الدولية "تجارب تطبيقات وآفاق "،معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي، يومي 1و18جانفي.2010.

خامسا: الكتب باللغة الأجنبية:

1- AAA,committee on Basic Auditing, concepts, Astatement of Basic Audit - ing concepts, American Accounting Association.

2- AICPA , Statement On Auditing Standards (SAS) No.22, Planning And Supervision, AICPA, n.y.1978.

3- Brown, R.G., Changing Audit Objectives and Techniques, Independent Auditing Standards, Ed.J.C.Roy, Holt, Rinehart & Winston Inc.N.Y., 1964.

4- Bruno Colmant et autres, Comptabilité financière normes IASIFRS, collections synthex Pearson, France, 2008.

5- Ibid., ISA, No.230, Documentions .

6- IFA, Hand Book, Auditing. ISA,No.220 .

7- Kohler, E.I., A Dictionary for Accountants,4th Ed., Prentice-Hall,

inc., 1970-1973.

analysis, John Wiley & Sons, 8- Thomas R. Robinson, and others, international Financial statement

2009, Canada.

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث إستخلاص دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ، ولمعالجة الموضوع إعتمدنا على عينة من تقارير محافظ الحسابات التي تتضمن رأيه حول تدقيق القوائم المالية , وذلك خلال فترة (2014) .

إستخدمنا أداتي المقابلة الشخصية و المستندات بهدف التوصل إلى فهم أوضح لإشكالية ما مدى مساهمة التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية ؟ بالإعتماد على دراسة حالة وإستنادا للنتائج المتوصل إليها نجد أن التدقيق المحاسبي له دور في زيادة موثوقية ومصداقية المعلومة المحاسبية وهذا مايوفره التدقيق الداخلي أو الخارجي غير أن التدقيق الخارجي يمثل ضمان أكبر حول مصداقية القوائم المالية .

الكلمات المفتاحية

التدقيق المحاسبي ، جودة القوائم المالية ، تقرير محافظ الحسابات ، المؤسسة

Résumé

Nous avons tenté, dans cette recherche, de mettre à jour le rôle de l'expertise comptable dans l'amélioration des états financiers, et afin de traiter le sujet nous nous sommes appuyés sur un échantillon de rapports émanant du commissaire aux comptes comprenant son appréciation des états financiers relatif à l'exercice de 2012.

Nous nous sommes appuyer à la fois sur l'entretien et les documents comme outils de recherche dans le but de parvenir à une meilleure appréhension de la problématique s'énonçant dans les termes suivants : dans quelle mesure l'expertise comptable contribue-t-elle à l'amélioration des états financiers?

Sur la base de l'étude de cas et des résultats auxquels nous sommes parvenus, nous pouvons déduire que l'expertise comptable permet d'accroître la fiabilité et la crédibilité des données comptables par le biais des audits interne et externe bien que l'audit externe assure davantage de crédibilité aux états financiers.

Mots clés

Expertise comptable – qualité des états financiers – rapport du commissaire aux comptes - entreprise